مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦٢٥
الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا –إيبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/1132)

02-64194 (A)
0264194

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2002/1132)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين والأردن والجزائر وأستراليا وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأنغولا وأوكرانيا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبيرو وبيلاروس وتايلند وتركيا وتونس والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا وجيبوتي والدانمرك والسنغال وسوازيلند والسودان وشيلي والعراق وعمان وفييت نام وكندا وكوبا وكوستاريكا والكويت ولبنان وليختنشتاين وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيبال ونيجيريا ونيوزيلندا والهند واليابان واليمن، يطلبون فيها دعوقم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كومالو (جنوب افريقيا) والسيد الدوري (العراق) مقعدين على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كبغلي (الأرجنتين) والسيد الحسين (الأردن) والسيد بعلي (الجزائر) والسيد دوث (أستراليا) والسيد الشمسي (الإمارات العربية المتحدة) والسيد هدايات (إندونيسيا) والسيد كوشنسكي (أوكرانيا) والسيد أكرم (باكستان) والسيد دي مورا (البرازيل) والسيد شودري (بنغلاديش) والسيد كاسمسارن (تايلند) والسيد بامير (تركيا) والسيد المجدوب (تونس) والسيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) والسيدة لوج (الدانمرك) والسيد فول (السنغال) والسيد ستاهلن (سوازيلند) والسيد عروة (السودان) والسيد فالديس (شيلي) والسيد الهنائي (عمان) والسيد نغوين ثان شو (فييت نام) والسيد هاينبيكر (كندا) والسيد رودريغز باريا (كوبا) والسيد ستاغنو (كوستاريكا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد دياب (لبنان) والسيدويناوزر (ليختنشتاين) والسيد حسمي (ماليزيا) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد بنونة (المغرب) والسيد الشبكشي (المملكة العربية السعودية) والسيد بهاتاراي (نيبال) والسيد مبانيفو (نيجيريا) والسيد مكاي (نيوزيلندا) والسيد نامبيار (الهند) والسيد هاراغوتشي (اليابان) والسيد الصايدي (اليمن) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2002/1147 نصها كما يلي:

”وفقا للممارسة المتبعة في السابق، يشرفني أن أطلب من مجلس الأمن أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة

للمشاركة في اجتماع المجلس يوم الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بشأن الحالة بين العراق والكويت”.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في الجلسة الحالية، وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس وجريا على الممارسة المتبعة في هذا الشأن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم عن فلسطين إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

”وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أتشرف بأن أطلب مشاركة سعادة السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، في مناقشة بند جدول الأعمال بشأن العراق التي سيبدأ المجلس فيها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢“.

وقد صدرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن (S/2002/1140).

وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد المحمصاني، بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد المحمصاني إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت أيضا رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

”بصفتي رئيس المجموعة الإسلامية، يشرفني أن أطلب السماح للسفير مختار لاماني، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، بالاشتراك في مناقشة مجلس الأمن للبند المعنون ’الحالة بين العراق والكويت‘، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

ستصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن (S/2002/1148). وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة إلى معالي السيد مختار لاماني، بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد لاماني إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس اليوم استجابة للطلب الذي تقدم به الممثل الدائم عن جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، في رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (الوثيقة S/2002/1132).

أرحب بيننا بحضور نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت وأدعوها إلى إلقاء كلمتها.

السيدة فريشيت (تكلمت بالانكليزية): تعلمون أن الأمين العام يتمنى كثيرا أن يحضر هذه المناقشة شخصيا، ولكنه تعذر عليه الحضور بسبب التزاماته بزيارة عدد من الدول الأعضاء في آسيا في هذا الأسبوع. بيد أنه حريص

جدا على إفادة المجلس بآرائه بشأن مسألة على هذا القدر من الأهمية. وعليه، فقد طلب إليَّ، بصورة استثنائية، أن أتلو عليكم، بالنيابة عنه، البيان التالي:

”أشيد بكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول العراق، وآسف جدا لتعذر انضمامي إليكم شخصيا.

”إن الحالة التي نشأت نتيجة كون العراق لم يمتثل امتثالا كليا لقرارات هذا المجلس، منذ عام ١٩٩١، هي بالفعل إحدى المسائل الأكثر جسامة وخطورة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم.

”وهي تفرض تحديا كبيرا على هذه المنظمة، لا سيما على مجلس الأمن. وفي المادة ٢٤ من الميثاق، عهدت الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

”تلك مسؤولية جسيمة بالفعل، ومن الضروري أن يرتقي المجلس إلى مستوى هذه المسؤولية.

”ولكن اسمحوا لي أن أضيف بأن الحالة تعطي أيضا فرصة للأمم المتحدة. فإننا، إذا عالجنا هذه المسألة كما يجب، قد نتمكن في الواقع من تعزيز التعاون الدولي وحكم القانون والأمم المتحدة – مما يمكنها من أن تتحرك قدما على طريق هادف، لا في هذه الأزمة الراهنة فحسب، وإنما في المستقبل أيضا.

ولذا فإن من المناسب تماما أن يناقش المجلس مسار عمله ليس في المشاورات السرية فحسب، ولكن أيضا في العلن، حتى يمكن أن تتاح الفرصة للدول الأعضاء التي لا تعمل الآن بالمجلس لإبداء آرائها. وفيما يخصني شخصيا، فقد أعلنت عن وجهات نظري بشأن الموضوع بصورة واضحة جدا في ١٢ أيلول/سبتمبر، عندما تشرفت بمخاطبة الجمعية العامة. ولعل المجلس يتذكر أنني قلت في تلك المناسبة إن الجهود الرامية لتحقيق امتثال العراق لقرارات المجلس يجب أن تستمر. وإني أناشد كل من قد يكون لديهم تأثير على قادة العراق أن يؤكدوا لهم الأهمية الحيوية لقبول التفتيش عن الأسلحة. وقد حثثت شخصيا العراق على الامتثال لالتزاماته، من أجل مصلحة شعبه ومن أجل مصلحة النظام العالمي. وأصر رئيس الولايات المتحدة أيضا في خطابه الذي أدلى به في نفس اليوم على وجوب امتثال العراق لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن، وانضم عدد كبير من الدول إلى تلك المناشدة.

”وبعد أربعة أيام تلقيت رسالة من وزير الخارجية العراقي يبلغني فيها بقرار حكومته ”أن تسمح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق بلا شروط“.

ومنذ ذلك الحين اجتمع السيد هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والمدير العام لوكالة الطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، بوفد عراقي في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة وضع ترتيبات عملية لاستئناف التفتيش. وقرار العراق أن يسمح بعودة المفتشين بلا شرط خطوة أولى هامة، ولكنها خطوة أولى فقط.

”ولا يزال الامتثال الكامل أمرا لا غنى عنه، ولم يحدث بعد. يجب على العراق أن يمتثل. ويجب عليه تنفيذ برنامج نزع السلاح المطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن. وسيعود مفتشو الأسلحة إلى العراق بعد غياب امتد لفترة أربع سنوات، وبهيكل وقيادة جديدين، للتحقق من تنفيذ ذلك البرنامج. ويجب أن تتاح للمفتشين سبل الوصول غير المقيد، ولن يتوقع المجلس شيئا أقل من ذلك. وقد يختار الموافقة على إصدار قرار جديد يقوي أيدي المفتشين حتى

لا يكون هناك ضعف أو جوانب غموض. وأرى أن خطوة من هذا القبيل ستكون مستصوبة. وينبغي أن تكون التدابير الجديدة صارمة، وفعالة، وموثوقة ومعقولة. وإذا لم يستفد العراق من هذه الفرصة الأخيرة، وإذا استمر التحدي، سيكون على المجلس أن يواجه مسؤولياته. وقد دلت تجربتي على أنه يفعل ذلك على أفضل الوجوه وعلى نحو أكثر فعالية عندما يعمل أعضاؤه متحدين.

''ولذا اسمحوا لي أن اختتم بحث الرئيس وزملائه على بذل كل جهد للحفاظ على وحدة مقصدهم. وإذا ما سمحتم لأنفسكم أن تنقسموا، فما من شك في أن سلطة وموثوقية المنظمة ستعاني من ذلك؛ ولكن إذا ما عملتم متحدين، سيكون لكم أثر أكبر وفرصة أفضل لتحقيق هدفكم، الذي يجب أن يكون حلا شاملا يشمل تعليق الجزاءات وإنهائها في آخر المطاف، تلك الجزاءات التي تسبب هذه المشقة للشعب العراقي، وكذلك تنفيذ أحكام قراراتكم الأخرى في حينها. وإذا ما نجح المجلس في هذا، سيعزز الأمم المتحدة بطريقة تجعل الأجيال المقبلة مدينة لها.''

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وأود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني أعتزم تعليق الجلسة في الساعة ١٣/٠٠ واستئنافها في الساعة ١٥/٠٠ تماما. وأود أيضا أن أشير إلى أن المجلس في هذه الجلسة سيستمع أولا إلى غير أعضاء المجلس.

المتكلم الأول المدرج في قائمتي هو ممثل جنوب أفريقيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إن من دواعي السرور دائما أن نراكم تترأسون مجلس الأمن، سيدي الرئيس. ويسعدنا أيضا أن وكيلة الأمين العام، لويس فريشيت، انضمت إلينا أيضا في هذا الصباح. ونود على وجه الخصوص أن نعرب عن تقديرنا لاستجابة مجلس الأمن الإيجابية لطلبنا عقد جلسة طارئة بشأن الحالة بين العراق والكويت. ويسعدنا قرار المجلس أن يبدأ هذه الجلسة بالاستماع أولا إلى آراء العضوية الأوسع للأمم المتحدة.

إننا نقف أمام المجلس لأننا نعتقد أن المجلس يُطلب منه النظر في أمر له آثار هامة على الأمم المتحدة بأسرها. ووفقا لديباجة الميثاق، أُسست الأمم المتحدة بالتصميم الصريح على ''أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب''. ونحن هنا لنعرب عن قلقنا فيما يتعلق بإمكانية أن يُطلب من الأمم المتحدة الآن أن تنظر في مقترحات مفتوحة لإمكانية شن حرب على دولة عضو.

إن الحالة بين العراق والكويت يجب أن تعالجها الأمم المتحدة بصورة شاملة بغية تمكين مجلس الأمن من رفع الجزاءات المفروضة على العراق، التي لا تزال تترتب عليها عواقب إنسانية وخيمة. ويجب على العراق الامتثال لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك الأحكام المتصلة بإعادة جميع مواطني الكويت والبلدان الثالثة وإعادة كل الممتلكات الكويتية. وكل الدول الأعضاء ملزمة بقرارات مجلس الأمن، وما ينبغي لأي عضو أن يُعفى من تنفيذ التزاماته على النحو الذي يحدده مجلس الأمن.

ولذا فإننا نرحب بإعلان حكومة العراق السماح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة من دون أي شروط. ونعتقد أن هذا يوفر إمكانية حل سلمي لهذا الأمر. ونود أن نحث مجلس الأمن على السماح بعودة المفتشين إلى العراق بأسرع ما يمكن.

وقد دعونا إلى عقد هذه الجلسة لنشجع مجلس الأمن على اغتنام هذه الفرصة، التي يمكن أن تؤدي إلى حل سلمي دائم للأمر الذي ظل معلقا زمنا طويلا بين العراق والكويت.

وخلال المناقشة العامة للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، التقط وزراء خارجية حركة عدم الانحياز فكرة المناقشة المتعلقة بالعراق. ورحبوا بقرار حكومة العراق السماح بعودة مفتشي الأسلحة بلا شروط وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقالوا أيضا

”في هذا الصدد، نود أن نشجع العراق والأمم المتحدة على تكثيف جهودهما بحثا عن حل دائم وعادل وشامل لجميع القضايا المعلقة بينهما وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.“

وأكد الوزراء من جديد على احترامهم لسيادة العراق والكويت وسلامة أراضيهما واستقلالهما السياسي، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وشددوا على الحاجة إلى إيجاد حل سلمي لمسألة العراق بطريقة تحافظ على سلطة ومصداقية ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وكرر الوزراء أيضا إعلان رفض حركة عدم الانحياز الصارم لأي نوع من العمل الانفرادي ضد أي دولة عضو في الأمم المتحدة.

ونرحب باتفاق ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بين حكومة العراق، ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الترتيبات العملية اللازمة للاستئناف الفوري لأعمال التفتيش، وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونرحب بالجدول الزمني لعودة المفتشين، الذي قدمه إلى مجلس الأمن السيد هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة، والسيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، سيكون مما لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، نصا وروحا، أن يأذن مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية ضد العراق في وقت أوضح فيه العراق رغبته في الالتزام بقرارات مجلس الأمن.

إننا نرى أن الطريق أصبح ممهدا الآن للعودة الفورية لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق. ونحن واثقون ثقة كاملة بأن السيد بليكس ومفتشي الأمم المتحدة سيقومون بواجباتهم بأقصى قدر من الروح المهنية. ونأمل أن يشاطرنا مجلس الأمن الثقة في قدرات ومصداقية اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في القيام بهذه المهمة. ونحث المجلس على أن يسمح لمفتشي الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق لاستئناف عملهم الهام دون تأخير. وسيكون من المأساوي أن يصدر المجلس حكما مسبقا على عمل المفتشين قبل أن يضعوا أقدامهم على أرض العراق. وسيكون هناك وقت كاف للمجلس لاستعراض عمل المفتشين لأن السيد بليكس وفريقه مطلوب منهما أن يقدما تقريرا بشأن التقدم إلى المجلس.

لقد تابعنا باهتمام المناقشة العامة بشأن العناصر اللازمة لقرار يحتمل صدوره بشأن العراق. وقد استرعي انتباهنا إلى أن المشاورات الهامة قاصرة على الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن وعواصمهم، بل إن اقتراحات طرحت بأن الأعضاء الدائمين ينبغي أن يعطوا أدوارا جديدة قاصرة عليهم في التعامل مع قرار المسألة العراقية.

لقد كان مما يبعث على الرضا والارتياح دائما بالنسبة لغير أعضاء مجلس الأمن منا أن هناك ١٠ أعضاء منتخبين اخترناهم ليمثلوا وجهات نظرنا. ونحن نعتقد أن أولئك الأعضاء المنتخبين لهم دورهم الخاص الذي يضطلعون به في مداولات المجلس لأنهم يضفون مصداقية وتوازنا على عملية صنع القرارات داخل المجلس. ولذلك، فإننا نشعر بقلق إذا ما استبعد الأعضاء المنتخبون عن المشاورات بشأن أكثر المسائل المعروضة على المجلس إلحاحا. وهذا ليس من شأنه إلا أن يؤدي إلى القضاء على سلطة وشرعية مجلس الأمن في مجموعه.

إن مجلس الأمن يمثل شواغلنا الأمنية الجماعية وينبغي أن يكون مسؤولا في نهاية الأمر أمام الأمم المتحدة بأسرها. إن صون السلم والأمن الدوليين وظيفة أساسية للأمم المتحدة. ولذلك، فإن مجلس الأمن لا يمكن أن يكون طرفا في زيادة المعاناة البشرية للمدنيين المحاصرين في حالات الصراع. كما أنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يسمح لنفسه بأن يوافق على قرارات ستعرّض عددا كبيرا من المدنيين الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة لظروف الحرب في جهود لإنفاذ قراراته. لقد اعتمدنا، عن طريق ميثاق الأمم المتحدة، نظام أمن جماعي، وعلينا الآن أن نعمل بإصرار على حماية نظامنا للعلاقات الدولية القائم على القواعد والأحكام. إن أعراف القانون الدولي ومبادئه الأساسية يجب أن تكون أساسا لتهيئة الظروف من أجل السلام والعدل والكرامة الإنسانية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يضمن أن يكون هناك اتساق في الطريقة التي يعمل بها لإنفاذ قراراته وأن يتجنب التحيز والغموض في قراراته. وينبغي للمجلس أن يكون صريحا وأن يحدد بوضوح أهداف قراراته، وأن يضع معايير للامتثال واضحة وقابلة للتنفيذ، وهذا من شأنه أن ييسر جهود الدول الأعضاء للامتثال بصورة تامة لالتزاماتها.

إن نظم الجزاءات غير محددة الأجل التي يفرضها مجلس الأمن تؤدي إلى نتائج عكسية لأنها تسبب تفاقم الحالة الإنسانية. وفي العراق ترتبت على ١١ عاما من الجزاءات معاناة لا نهاية لها للناس العاديين. ونحن نأمل أن يوفد مجلس الأمن المفتشين إلى العراق بأقرب وقت ممكن ليسمح لشعب العراق بتركيز اهتمامه على إعادة بناء بلده.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل العراق، وأعطيه الكلمة.

السيد الدوري (العراق): السيد الرئيس أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر ونحن على ثقة بأن الحكمة الأفريقية سوف تساعد كثيرا على أن تكلل مساعي المجلس ومداولاته بالنجاح تحت قيادتكم. كما أود أن أعرب عن شكرنا وامتناننا لدولة جنوب أفريقيا الصديقة على مبادرتها نيابة عن دول حركة عدم الانحياز، طلب عقد هذه الجلسة، لإعطاء الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكي تعبر عن آرائها بشأن قضية لا تتعلق فقط بعلاقة العراق بمجلس الأمن، بل أيضا بالعلاقات الدولية بشكل عام وبقدرة المجتمع الدولي على الوقوف بوجه نزعات الهيمنة والعدوانية الأمريكية، والثبات على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إننا نأمل أن يأخذ مجلس الأمن بعين الاعتبار الآراء التي ستطرح اليوم ويوم غد.

لقد وصل التدهور في العلاقات الدولية إلى الحد الذي تعلن فيه الإدارة الأمريكية بلا حياء عن خطط لغزو العراق واحتلاله بالقوة العسكرية، بل وتعيين حاكم عسكري أمريكي عليه، وتغيير خارطة المنطقة بالقوة والاستيلاء على موارد الطاقة فيها. ليس هذا فحسب، بل تريد الولايات المتحدة أن يعطيها مجلس الأمن والأمم المتحدة صكا مفتوحا لاستعمار العراق بل والمشرق العربي كله واستباحتهما ضمن مخطط إخضاع العالم كله للهيمنة الأمريكية.

لقد استغلت الولايات المتحدة وسائل الضغط غير المشروع، وآلتها الدعائية الهائلة، لنشر أبشع أشكال الافتراء على العراق، وترويج الكذبة بعد الأخرى، وآخرها كذبة وجود أسلحة دمار شامل لدى العراق، ومخاطرها المزعومة على أمن العالم، إضافة إلى أكاذيب أخرى عن انتهاك العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يعلم الجميع أن العراق خال من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية. وأنه نفذ متطلبات نزع السلاح الواردة في الفقرات ٨-١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) منذ سنين طويلة، وهذا ما أقرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي أعلنت أنها لم يعد لديها مسائل نزع سلاح معلقة، وأقرت اللجنة الخاصة السابقة هذه الحقيقة أيضا، حيث ورد في تصريح رئيس اللجنة الخاصة المنحلة السفير إيكيوس يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أن العراق نفذ ٩٥ في المائة من الالتزامات المفروضة عليه، كما جدد السفير إيكيوس هذا التصريح في مقابلة له مع الإذاعة السويدية يوم ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وأعتذر أمام الحضور الكريم لإعطاء صورة عن تعاون العراق لتنفيذ القسم (جيم) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) حيث أعدنا ذلك مرارا وتكرارا، وذلك خلال سبع سنوات وسبعة أشهر، يكفي أن أشير إلى أن ٢٧٦ فريق تفتيش ضم ٣ ٨٤٥ مفتشا إضافة إلى ٨٠ وفدا على شكل بعثة خاصة قاموا بـ ٣ ٣٩٢ زيارة للمواقع العراقية. وكان من بين هذه الفرق ٩٤ فريقا متخصصا بالمقابلات قاموا بمقابلة ١ ٣٧٨ شخصا ممن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة ببرامج العراق السابقة وبواقع ٢ ٣٥٩ ساعة.

أما مجاميع الرقابة فكان عددها ١٩٢ مجموعة وعدد مفتشيها ١ ٣٣٢ مفتشا، وقامت بـ ١٠ ٢٥٦ زيارة تفتيشية لمواقع مشمولة وغير مشمولة بالرقابة. علما بأن المواقع التي كانت مشمولة بالرقابة هي ٥٩٥ موقعا فقط. وأضيف إليها، بموجب آلية الاستيراد والتصدير المعتمدة بالقرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، ٧٤ موقعا هي المنافذ الحدودية ودوائر الجمارك والموانئ والمستشفيات والمراكز الصحية.

واستخدمت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٤٠ كاميرا للمراقبة موزعة على ٢٩ موقعا كما استخدمتا ٣٠ متحسسا موزعة على ٢٣ موقعا، واستخدمتا ١ ٩٢٩ لاصقا على ١ ٨٣٢ مُعدة ومادة لغرض مراقبتها في ١٦١ موقعا. كما وضعت اللجنة الخاصة ٩ ٠٢٦ لاصقا على ٩٩ نوعا من الصواريخ ذات مدى أقل من ٧ كم. واستخدمت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الطائرات المروحية في أعمالها ونفذت ٢ ٩٦٧ طلعة جوية مجموع طيرانها ٤ ٤٨٠ ساعة. وقامت طائرة التجسس الأمريكية U2 بـ ٤٣٤ طلعة مجموع ساعات طيرانها ١ ٨٠٠ ساعة.

كما سلم العراق اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ١ ٧٤٤ ٠٠٠ صفحة من الوثائق مع عدد من أشرطة الفيديو، وكمية من الميكروفيلم طولها ٩ كم تحتوي على ٦٠٠ ألف صورة مع ٥٠ الف بطاقة ميكروفيلم.

إن هذا كله يؤكد أمام المجلس الموقر أن العراق قد نفذ المطلوب منه، رغم تعرضه لإساءات خطرة من جانب فرق التفتيش، مثل عمليات التجسس التي كان يقوم بها المفتشون الأمريكيون والبريطانيون، على وجه الخصوص، الذين كانوا ينفذون المخطط الأمريكي المعروف الساعي لإدامة الحصار وتعريض أمن العراق الوطني للخطر، وهذا ما اعترف به كثير من المفتشين من ضمنهم رئيس اللجنة الخاصة السابقة السفير إيكيوس وكبير المفتشين الأمريكيين سكوت ريتر.

لقد تحمل العراق هذه التضحيات على أمل أن يقود هذا التعاون إلى تنفيذ مجلس الأمن التزاماته المقابلة الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وفي المقدمة رفع الحصار الشامل المفروض على العراق واحترام أمنه الوطني، ومعالجة مسألة اختلال الأمن الإقليمي المتمثل في حيازة إسرائيل لترسانة هائلة من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والصواريخ بعيدة المدى ووسائل إيصالها. إلا أن الولايات

المتحدة بعد أن شعرت بأن موضوع التفتيش قد استُنفد و لم يعد ينفع كغطاء لاستمرار الحصار الشامل ولأعمال العدوان الأمريكية - البريطانية المتكررة، أوعزت إلى فرق التفتيش بقيادة السيد بتلر آنذاك، بأن تخرج من العراق يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. إذا، لم يكن خروج المفتشين بطلب من العراق، وإنما بطلب من السيد بتلر بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية. إذن، لم يكن خروج المفتشين بطلب من العراق وإنما بطلب من السيد بتلر بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية، وأعقبت خروج المفتشين من العراق بيوم واحد بعدوان عسكري واسع النطاق على العراق أودى بحياة المئات من المواطنين العراقيين ودمر العديد من المنشآت الاقتصادية والخدمية بضمنها مواقع كثيرة كانت خاضعة لنظام المراقبة المستمرة للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأدخلت الولايات المتحدة بعد ذلك مجلس الأمن في سباق طويل ومعقد من النقاشات لإعادة كتابة قرارات مجلس الأمن وفرض شروط جديدة على العراق وتشكيل لجنة جديدة للتفتيش ظنا منها أن استمرار غياب المفتشين يعني استمرار الحصار، واستمرار الحصار يعني أن شعب العراق سيركع يوما لإرادتها.

وهكذا خرج المفتشون من العراق وبقي الحصار الشامل المفروض عليه منذ السادس من آب/أغسطس ١٩٩٠ يحصد أرواح المواطنين العراقيين حتى بلغ عدد ضحاياه مليون وسبعمائة وخمسين ألف مواطن حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام. إن هذا الحصار لا يزال يشكل معضلة أخلاقية للأمم المتحدة كما وصفه الأمين العام للأمم المتحدة. كما يشكل انتهاكا فاضحا لمواد عديدة من ميثاق الأمم المتحدة، ومنها المادة ٢٤ التي تنص على أن: ”يعمل مجلس الأمن وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها“. كما ينتهك الفقرة الأولى من المادة الأولى التي تنص على أن تكون العقوبات أو غيرها من التدابير المتخذة لحفظ السلم والأمن الدوليين متمشية مع مبادئ العدل والقانون الدولي.

إن هذه العقوبات تشكل انتهاكا للفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق الخاصة باحترام مبدأ السيادة بين الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير، حيث لا يجوز فرض جزاءات تسبب خلافات دولية وتتعارض مع الحقوق القانونية للدولة، أو تضر بحق شعب في تقرير مصيره. كما تشكل العقوبات انتهاكا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من الميثاق الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان والتشجيع على احترامها.

إن نظام العقوبات هذا يخالف الفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاق التي لا تسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، كما تخالف المادة (٥٥) من الميثاق التي تطلب من الأمم المتحدة أن تعمل على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ولا نريد أن نشير هنا إلى مدى انتهاك العقوبات الشاملة المفروضة على العراق للعديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى وصكوك حقوق الإنسان. وهذا كله وثّقته وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان والعديد من الكتاب والباحثين في هذا الميدان. إن العقوبات المفروضة على العراق سببت كارثة إنسانية تضاهي أسوأ الكوارث التي وقعت في التاريخ، وذهب ضحيتها الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ، وهي جريمة وصفت بأنها إبادة جماعية بكل المقاييس فعدد ضحاياها تجاوز ضحايا استخدام أسلحة الدمار الشامل عبر التاريخ.

وبالتزامن مع فرض الحصار الشامل، سيدي الرئيس، ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩١ فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقتي حظر طيران جنوبي وشمالي العراق في

انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الثابتة، وانتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي أكدت جميعها على احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي. ونتيجة فرض هذه المناطق مارست العدوان العسكري المستمر وقتلت آلاف المواطنين العراقيين ودمرت الممتلكات. ولا تزال هاتان الدولتان تخرقان بشكل مادي قرارات مجلس الأمن يوميا وتمارسان العدوان على العراق بصورة يومية، ولم يستطع مجلس الأمن أن يضع حدا لهذا العدوان أو حتى يدينه.

ومن أجل كسر حالة الجمود في العلاقة مع مجلس الأمن، بادر العراق إلى الحوار مع الأمين العام للأمم المتحدة بهدف الوصول إلى تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن تنفيذا متوازنا ومنصفا ومنسجما مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وعقد الجانب العراقي أربع جولات مع الأمين العام للأمم المتحدة حققت بعض التقدم لكنها لم تصل إلى الهدف المنشود بسبب ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية التي منعت مشاركة مجلس الأمن في جهود الوصول إلى الحل الشامل الذي يعالج جميع جوانب العلاقة بين العراق ومجلس الأمن وبما يضمن تنفيذ جميع متطلبات قرارات المجلس (أكرر: تنفيذ جميع متطلبات قرارات المجلس). هذا الموقف الأمريكي يعني أن الوصول إلى الحل الشامل لا يخدم النوايا العدوانية التي تضمرها الولايات المتحدة للعراق وللمنطقة ككل. وهذا هو ذات السبب الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية لمنع مجلس الأمن من النظر في تنفيذ الفقرة العاملة السادسة من قرار المجلس المرقم ١٣٨٢ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والذي طلب من مجلس الأمن التوصل إلى تسوية شاملة للعلاقة بين العراق ومجلس الأمن ويضمن ذلك تقديم أي توضيح يلزم لتنفيذ القرار ١٢٨٤ (٢٠٠١).

واستجابة لمناشدات الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجامعة العربية والبلدان العربية وبلدان صديقة كثيرة، وافقت حكومة العراق في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على عودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بلا شروط من أجل إزالة أي شكوك بشأن استمرار العراق في حيازة أسلحة الدمار الشامل، وكخطوة أولى نحو إيجاد حل يتضمن رفع الحصار الشامل المفروض على العراق وتنفيذ الأحكام الأخرى لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونقل الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موافقة العراق هذه إلى رئيس مجلس الأمن وذكر فيها ما يلي:

”وكما شرّفني أن أذكر أمام الجمعية العامة قبل بضعة أيام، فإن هذا القرار الذي اتخذته حكومة جمهورية العراق يمثل الخطوة الأولى التي لا غنى عنها للتأكيد بأن العراق لم يعد يمتلك أسلحة التدمير الشامل، وبنفس القدر من الأهمية، نحو إيجاد حل شامل يتضمن تعليق الجزاءات التي تتسبب بمشاق كبيرة للشعب العراقي وإنهائها في آخر المطاف، وتنفيذ الأحكام الأخرى لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في توقيتاتها“.

وتنفيذا لهذا الالتزام، عقد الوفد الفني العراقي محادثات في فيينا يومي ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ مع وفد الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة السيدين بليكس والبرادعي، واتفق الوفدان على الترتيبات العملية لعودة المفتشين، وتحدد موعد ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لوصول الفريق المتقدم للأنموفيك والوكالة إلى بغداد. كما قدم وفد العراق خلال هذا الاجتماع جميع الإعلانات نصف السنوية للمواقع الخاضعة للمراقبة لفترة الأربع سنوات التي كان فيها المفتشون خارج العراق، وهو ما يؤكد التزام العراق بتعهداته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) رغم عدم وجود نظام المراقبة.

وإزاء هـذه التطـورات الـتي تعكـس بشـكل واضـح لا غبار عليه رغبة العراق والأمم المتحدة واستعدادهما لبدء سياسة بناء الثقة وتهيئة الأرضية لمجلس الأمن لتنفيذ التزاماته المقابلة، سعت الولايات المتحدة لعرقلة هذه الاتفاقات، وصعّدت من تهديداتها بالعدوان على العراق، وجاءت إلى مجلس الأمن من أجل أن تفرض عليه منحها تخويلا بالعدوان، وأخذت تطالب بفرض شروط ظالمة تعجيزية شديدة التعسف على العراق أقل ما يقال عنها إنها تمثل إهانة للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة وللقانون الدولي وعودة بالعلاقات الدولية إلى شريعة الغاب.

إن هستيريا الحرب التي تنتاب الإدارة الأمريكية الحالية، تغذيها أحقاد مسبقة لتصفية حسابات قديمة، ورغبة جامحة للهيمنة على العالم سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وليس لها أية علاقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. فالولايات المتحدة هي الحليف الأول لإسرائيل التي ترفض تنفيذ أكثر من ٢٨ قرارا لمجلس الأمن والعشرات من قرارات الجمعية العامة التي طالبتها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وهي، الولايات المتحدة، التي تزود الكيان الصهيوني بأحدث الأسلحة لقتل أبناء شعب فلسطين البطل وتدمير ممتلكاته. كما ليس لهستيريا الحرب الأمريكية أية علاقة بوقف نشر أسلحة الدمار الشامل أو انتشارها، فالولايات المتحدة هي الدولة التي تملك أكبر ترسانة من أسلحة الدمار الشامل في العالم ولها سجل حافل في استخدامها ضد الشعوب بدءا بهيروشيما وناغازاكي، ومرورا بفييت نام وانتهاء باستخدام قذائف اليورانيوم المنضب بكثافة ضد العراق ثم ضد يوغوسلافيا. وهي الدولة التي ألغت من جانب واحد اتفاقية (ABM)، وتعرقل تنفيذ الفقرة (١٤) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) التي تدعو لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. وأود الإشارة هنا إلى سبيل المثال لا الحصر إلى تصريحات المدير العام السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيد خوسيه البستاني المنشورة في مجلة ''Ie monde diplimatique'' عدد تموز/يوليه لهذا العام حيث ذكر: ''اعترضتنا صعوبات منذ البداية حين رفض الأمريكيون قيام موظفي المنظمة بأعمال التفتيش عندهم. وغالبا ما كان المفتشون لا يستطيعون دخول المعامل، فبقينا غير قادرين على التأكد من أنها تصنع المنتجات الكيميائية لأغراض سلمية فقط. وأكبر صعوبة كانت فحص العينات، إذ لم يكن ممكنا إجراء هذا الفحص إلا في المختبرات الأمريكية، فلم يكن لدينا بالنتيجة أي ضمان حول صحة النتائج. وعند كل عملية تفتيش كان الأمريكيون يحاولون تغيير قواعد اللعبة''.

إننا، من هذا المنبر، نحث المجتمع الدولي أن يرفع صوته لمعارضة النوايا العدوانية الأمريكية تجاه العراق، ومنع الولايات المتحدة من استخدام مجلس الأمن أداة لتنفيذ سياساتها العدوانية. إن السكوت على هذه السياسة ستكون له أبعاد خطيرة على السلم والأمن الدوليين، إذ سيشكِّل بداية انهيار نظام الأمن الجماعي الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة وكذلك الأحكام والمواثيق التي تحكم العلاقات الدولية والتي يأتي في مقدمتها اللجوء إلى الوسائل السلمية في حل النزاعات، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، والمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدول. وسيكون هناك ضحايا كثيرون لنزعة الهيمنة هذه إن لم تلجم.

إن المهمة الملحَّة الآن هي رفض محاولات واشنطن لعرقلة عودة المفتشين بعد أن هيأ العراق الأجواء المناسبة، وأقر الترتيبات العملية اللازمة لعودتهم لتنفيذ مهماتهم بسهولة ويُسر. وقد تعهد العراق بالتعاون معهم بكل السبل بما يسهل عليهم التأكد من خلوّه من أسلحة الدمار الشامل.

ولذلك لا حاجة مطلقا لأي قرار جديد من مجلس الأمن. إن محاولات الولايات المتحدة عرقلة وتأجيل عودة المفتشين وإصدار قرار جديد لمجلس الأمن بشروط تعجيزية هدفها خلق مبرر للأزمة وتوفير غطاء للعدوان على العراق بهدف استعماره والسيطرة على ثروته النفطية كمقدمة لفرض الاستعمار الأمريكي على المنطقة بأجمعها، ونهب ثرواتها النفطية، وإطلاق يد إسرائيل في حربها لإبادة شعب فلسطين والاعتداء على الدول العربية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد عودة المفتشين لأنهم سيكشفون كذب ادعاءاتها، وسيواجه عندها مجلس الأمن استحقاقات رفع الحصار الظالم المفروض على العراق، واحترام أمنه الوطني، والأمن الإقليمي، وتنفيذ بقية متطلبات قرار مجلس الأمن، وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة الأمريكية.

إننا على ثقة، بل لنا ثقة كبيرة - بعد أن أكد العراق استعداده أمام المجلس الموقر لاستقبال المفتشين دون شروط - بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سوف تنتصر لهذا الحق مثلما انتصرت له الشعوب عندما أعلنت رفضها للحرب العدوانية الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الكويت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): يسر وفد بلادي أن يراكم تترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر، ونحن نثق بقدرتكم في قيادة أعمال المجلس قيادة سليمة. كما نشكر سلفكم سعادة السفير ستيفن تافروف، سفير بلغاريا، على حُسن إدارته لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

يبحث مجلس الأمن اليوم الوضع الراهن بين العراق والأمم المتحدة في ظل نُذر حرب تحوم ظلالها الكئيبة على منطقة من أشد مناطق العالم حساسية واستراتيجية، ناهيكم عن تأثيرها الحيوي في شرايين الاقتصاد العالمي، وبالتالي الاستقرار الدولي. كما أن هذا النقاش يدور في وقت من أدق وأصعب الأوقات التي تمر على العالم، وهو يوجِّه جُل طاقاته وإمكانياته لمكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره والبحث عن أسبابه الحقيقية، وإيجاد حلول للقضايا التي تؤخذ على أنها مبررات وذريعة تستخدم كدافع لتلك الأعمال الشنيعة. إن العالم وأمام هذا التحدي يجب أن يكون متّحدا في الهدف، ومتضامنا في المسؤولية، ومشاركا في الوسيلة، وعاملا تحت مظلة الشرعية الدولية وقراراتها، بدون استئثار بالتصرف نتيجة للقوة، أو تهاون في الإسهام نتيجة للضعف، بل بشراكة مصيرية لمواجهة خطر لا يعرف جنسية، ولا ديانة، ولا عِرق، ولا قومية. ولعل التأييد الدولي الساحق لما ورد في كلمة الأمين العام للأمم المتحدة لدى تقديمه لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة في بداية المناقشات العامة للجمعية العامة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي، وأكد فيه على ضرورة تعزيز العمل الجماعي لضمان احترام القانون الدولي والحصول على شرعية الأمم المتحدة في مواجهة أي تهديد للأمن والسلم الدوليين، وكذلك موقف الرئيس الأمريكي جورج بوش، وفي نفس اليوم ومن على نفس المنصة، بإعطاء الأمم المتحدة الفرصة لتحقيق الالتزام المطلوب، ليعتبر مصادقة على أن العمل الجماعي الدولي، ضمن أُطر الشرعية الدولية، هو ما يجب أن يتصف به السلوك الدولي في أية قضية تهمّ الأمن والسلام في العالم.

ونحن في الكويت لدينا مشاعر قوية خاصة بأهمية العمل ضمن نطاق الشرعية الدولية. ذلك أنه بدون هذه الشرعية، ربما ما كان للكويت أن تتحرر من الاحتلال العراقي على نحو ما تم في مطلع عام ١٩٩١، ولما استقطبت القضايا التي ترتبت على هذا الاحتلال والتي لا تزال معلّقة مع العراق على هذا الاهتمام الدولي الكبير.

من هذا المنطلق فإننا نؤيد عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن، ونراها دليلا آخر يقدمه المجلس على أن قضية العراق الراهنة هي قضية بين العراق والأمم المتحدة، وليست بين العراق وأية دولة، أو مجموعة من الدول.

إن انشغال مجلس الأمن في الأشهر الماضية، وبشكل مكثّف، في إيجاد حل سلمي للأزمة التي يعود سببها إلى رفض العراق للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وبالتالي منعه عودة المفتشين الدوليين ليؤكد إصرار المجتمع الدولي في الحفاظ على دور الأمم المتحدة ومصداقية مجلس الأمن وقرارات الشرعية الدولية وفقا لما نص عليه الميثاق في هذا الشأن.

وتأمل الكويت أن يستمر الحفاظ على الزخم الدولي المطلوب لضمان التزام العراق بتنفيذ جميع القرارات وبشكل يحافظ على وحدة مجلس الأمن، التي بدونها لن تصل الرسالة المطلوب إيصالها إلى العراق بنفس القوة، ولن تؤدي إلى النتيجة المطلوبة، وهو الانصياع الكامل لتلك القرارات، وبالتالي تحقيق الأمن والسلام في المنطقة وانقشاع نذر الحرب التي تغطي سماءها.

إن موقف دولة الكويت من التطورات الحالية يتمثل في النقاط التالية:

أولا، إننا نرحب بالخطوة التي أقدمت عليها الحكومة العراقية بقبولها عودة المفتشين الدوليين بدون قيد أو شرط واعتبرته حكومة بلادي خطوة في الاتجاه الصحيح.

ثانيا، إننا نرى بأن الاستجابة الكاملة من قِبل الحكومة العراقية لجميع الإجراءات والقواعد والضوابط والمتطلبات التي تضعها لجنة التفتيش والرقابة والتحقق (الأنموفيك) لضمان أن يكون تفتيشها فعالا ومثمرا وضمن الإطار الزمني الذي تراه، إنما هو المقياس الوحيد لجدِّية ومصداقية الموقف العراقي في كون القبول غير مشروط أو مقيّد.

ثالثا، إن الكويت أعلنت، ومنذ بداية بزوغ نذر الحرب على أثر استمرار الرفض العراقي لعودة المفتشين، بأننا لا نريد أن تستخدم القوة العسكرية ضد العراق وذلك خشية من الآثار السلبية التي قد تؤدي إلى تفاقم معاناة الشعب العراقي الشقيق، لأن ذلك الشعب يعيش معاناة حقيقية، ونحن في الكويت أكثر الناس إحساسا بها، ولذلك طالبنا مرارا الحكومة العراقية بتجنيب الشعب العراقي كل ما يعرِّضه لمخاطر، وذلك من خلال التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبدون انتقائية أو مماطلة، وبتغليب مصالح الشعب على ما عداها من مصالح أخرى ضيِّقة.

رابعا، إن أي استخدام للقوة يجب أن يكون هو الملاذ الأخير وضمن إطار الشرعية الدولية وبعد استنفاد كل الوسائل المتاحة. وموقفنا هذا ينسجم تماما مع موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وموقف القمة العربية التي انعقدت في بيروت في شهر آذار/مارس الماضي، والاجتماع الوزاري لمجلس جامعة الدول العربية الذي عقد في القاهرة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، التي أكدت جميعها على رفض استخدام القوة العسكرية خارج إطار الشرعية الدولية ضد أية دولة عربية، وعلى وجه الخصوص العراق، وعلى عدم المساس بسيادته ووحدة أراضيه.

خامسا، ترى الكويت أن المفهوم الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩٨ بشأن الدبلوماسية المدعومة بالقوة لتحقيق الانصياع المطلوب لقرارات مجلس الأمن، إنما يثبت هذا المفهوم صحته مرة أخرى الآن بالنسبة لإيجاد حل سلمي لموضوع العراق.

إن المساعي والجهود المبذولة لضمان التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا يجب أن تقتصر فقط على قضية عودة المفتشين إلى العراق والتخلص من

أسلحة الدمار الشامل. فهذا الموضوع رغم أهميته القصوى، إلا أنه يعتبر أحد الالتزامات الرئيسية على العراق وليست كلها وتوجد التزامات أخرى تتعلق ببلدي الكويت مباشرة وأهمها موضوع الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الثالثة المحتجزين في العراق، الذي وردت الأحكام الخاصة بهم في قرارات مجلس الأمن رقم ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩)، التي تطالب العراق بالتعاون الجدي مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإيجاد حل سريع لها. ومع مزيد من الأسف، تقاطع الحكومة العراقية منذ عام ١٩٩٨ اجتماعات اللجنة الثلاثية، التي تترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للبحث عن مصير أولئك الأبرياء رغم الجهود المشكورة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، ومبعوثه الرفيع المستوى، السفير يولي فورنتسوف، في هذا الصدد. ورغم النداءات المتكررة الصادرة عن مجلسكم عند مناقشته لتقرير المنسق كل أربعة أشهر.

إنني وبكل أمانة أجزم أن أيّا منكم لا يستطيع فهم الموقف العراقي المتعنت بشأن هذه المسألة الإنسانية التي ما كان لها أن تستمر طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية.

إن الحكومة العراقية تبرِّر عدم مشاركتها في اللجنة الثلاثية التي كانت هي إحدى الدول المؤسسة لها بموجب اتفاقية الرياض الموقّعة عام ١٩٩١ والتي وردت أيضا كالتزام محدد في الجزء ”ب“ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) تبرِّر ذلك بأنها ترفض الجلوس مع ممثلي كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لأن دولتيهما شنّتا أعمالا عسكرية ضدها عام ١٩٩٨، وبسبب عدم وجود ملفات تخص مواطنيها. إن وفد بلادي يتساءل الآن، وبعد القبول العراقي غير المشروط وغير المقيّد لعودة المفتشين إلى العراق، كيف سيستثني العراق أية جنسية من الجنسيات المشاركة في فِرق التفتيش. هل سيسمح مجلسكم بذلك؟ إنني أجزم بأنكم لن تسمحوا بذلك كأعضاء في مجلس الأمن، وكما لن تستطيع الحكومة العراقية طلب ذلك. وبالتالي وبنفس المنطق أتساءل كيف تصرُّ الحكومة العراقية على عدم المشاركة في أعمال اللجنة الثلاثية بسبب جنسيات بعض الدول بها، وتوافق لنفس الدول المشاركة في عمليات التفتيش؟ أما بالنسبة لكون الولايات المتحدة وبريطانيا لا توجد لهما ملفات تخص مواطنيهما، فإنني أتساءل كيف يقبل المفتشون من جميع الجنسيات تحت تفسير الخبرة والتخصص في أسلحة الدمار الشامل، ولا يكون نفس التفسير بالخبرة والمعرفة في مجريات العمليات العسكرية التي دارت عند تحرير الكويت حيث كانت القوات الأمريكية والبريطانية أطرافا رئيسية في حرب تحرير بلادي الكويت ، وبالتالي فإن هذه الدول ملمّة بكل تطورات ما حدث خلال تلك الفترة العصيبة وهو الأمر الذي يخلق سببا منطقيا لمشاركة هاتين الدولتين في اجتماعات اللجنة الثلاثية.

إننا نطالب العراق أن يتعاون بجدِّية في حل هذه المسألة، وأن يدلل على نواياه الحسنة التي أبداها في قمة بيروت بتعهده بإيجاد حل سريع ونهائي لقضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، وذلك من خلال المشاركة في اجتماعات اللجنة الثلاثية التي ستعقد اجتماعها القادم يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر الجاري في جنيف برئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية، وتجاوز الأعذار والمبرِّرات التي كان يسوقها ولم تعد الآن صالحة لا من الناحية الشكلية ولا الموضوعية.

إن قضية الكويتيين ورعايا الدول الثالثة المحتجزين في العراق ليست قضية علاقات ثنائية بين الكويت والعراق، أو قضية يمكن إحالتها إلى منظمات إقليمية لمعالجتها كما تسعى إلى ذلك الحكومة العراقية، إنما هي التزام دولي تم التأكيد عليه في قرارات عديدة، ومجلس الأمن منشغل بها، ويعقد جلسة مشاورات بشأنها مرة كل أربعة أشهر. إننا ندعو المجتمع الدولي ومجلسكم الموقّر بمواصلة الضغط على العراق

لإقناعه بأن يكون تعاونه في حل هذه القضية نابعا من إرادة سياسية صريحة وليس نابعا من الشعور بالخوف الذي سيتلاشى عند التوقف عن التهديد باستخدام القوة.

لذلك، أود أن أطلب من مجلسكم بأن يكون موضوع الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الثالثة المحتجزين في العراق أحد العناصر الرئيسية في أي مشروع قرار قد يصدر عن مجلسكم بشأن الوضع الراهن بين العراق والأمم المتحدة. هذا هو الوقت الأنسب لكسر الجمود في هذه المسألة الإنسانية.

لن يستطيع المجلس أن يكون صادقا مع نفسه، منفّذا لالتزاماته، محترما لحقوق الإنسان، ومهتما بمعاناته، بدون أن يعطي المعاناة التي يعيشها الشعب الكويتي منذ عام ١٩٩٠ نفس القدر من الاهتمام الذي يعطيه لتخليص المنطقة من شرور أسلحة الدمار الشامل. إن الهدف النهائي في كل أعمال الأمم المتحدة ومجلسكم بالذات هو حماية الإنسان وحفظ كرامته وحماية الأسرة والمجتمع، وهي النواة الأولى للأمن والاستقرار في العالم.

في ختام كلمتي، أود أن أكرّر موقف الكويت الواضح في دعوة الحكومة العراقية لتلبية نداءات المجتمع الدولي وأبناء وشعوب المنطقة وخاصة في منطقة الخليج، والعمل على بذل كافة الجهود المخلصة لتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتنفيذ ما سوف تطالب به الإرادة الدولية الممثلة بهذا المجلس تجنبا لوقوع حرب وما قد ينجم عنها من معاناة إضافية لن تكون آثارها مقتصرة على الشعب العراقي الشقيق، بل ستطال كافة أبناء المنطقة الذين يتطلعون للعيش بهدوء وسلام والانطلاق نحو مواجهة تحدّيات اقتصادية واجتماعية وحضارية.

فلنتسلح جميعا بالمسؤولية، والحكمة، وبعد النظر. إن الله سبحانه وتعالى ائتمنّا على الحاضر بكل ما فيه من إمكانيات لنبني عليه المستقبل بكل ما يحتاجه من متطلبات، وبدون السلام لن نستطيع أن نسخر الحاضر لمصلحتنا، ولا أن نضمن المستقبل لأبنائنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الطيِّبة التي وجّهها إليّ. المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليمن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الصايدي (اليمن) (تكلم بالعربية): مما له دلالته أن تنعقد هذه الجلسة بناء على طلب من الرئيس الحالي لحركة دول عدم الانحياز، التي تجمع غالبية أمم الأرض في رابطة ليس لها من غرض ولا مصلحة إلا طموحات معلنة في تحقيق الأمن والرخاء لجميع شعوب المعمورة على حد سواء.

ولا أبالغ عندما أقول إن أنظار الشعوب تتجه إلى هذه القاعة على أمل أن تسمع تباشير السلام بدلا من نذر الحرب والدمار. وفي مقدمة الجميع شعوبنا العربية التي ظلت تتوق إلى نهاية للتدخلات الخارجية التي ما لبثت تحيط بها، وفي ظل استمرار مأساة الشعب الفلسطيني التي لم تستحق، كما يبدو، اهتمام أعضاء هذا المجلس الموقر رغم مشاهد الإرهاب الإسرائيلي وما تخلفه من قتل ودمار تتناقله وسائل الإعلام إلى سمع وبصر المجتمع الدولي في كل أصقاع المعمورة وفي كل يوم تقريبا.

وعلى تعدد بؤر النزاع وخطورة الأوضاع في مناطق كثيرة من العالم اليوم فإن المجلس قد وضع مسألة العلاقة مع العراق كأولوية تسبق ما عداها. وبالتأكيد لا يستطيع أحد أن ينكر على المجلس اهتمامه بهذه القضية التي تمس بالدرجة الأولى الاستقرار والأمن بالمنطقة وتؤثر على العلاقات بين دولها. غير أن حصر البحث في دائرة التدخل العسكري، والبحث فقط عن مبررات له، واستبعاد كافة الخيارات

الأخرى التي يمكن أن تكفل التزام العراق باستكمال تنفيذ قرارات المجلس، يتعارض كل التعارض مع الإحساس بالمسؤولية تجاه صون السلم والأمن الدوليين، وسيظل موضوع خلاف في الرأي وبعيدا كل البعد عن الإجماع، أو على الأقل الوفاق، الذي يشكل الأساس الوحيد للقيام بعمل عسكري نيابة عن المجتمع الدولي.

لقد رأينا كيف استجاب العراق للضغوط السياسية، العربية منها والدولية، وإعلانه مؤخرا السماح بعودة المفتشين الدوليين لاستئناف مهمتهم دون قيد أو شرط. بل وذهب إلى أبعد من ذلك بالسماح لهم بدخول القصور الرئاسية لهذا الغرض. وهذا في حد ذاته دليل على فعالية تلك الضغوط، التي إذا ما تم تنسيقها وتوجيهها من قبل المجلس ستؤتي ثمارها وتجنب المنطقة والعالم ويلات حرب لا يعلم نتائجها إلا الله سبحانه وتعالى. القضية بالنسبة لنا والكثيرين غيرنا واضحة لا تحتاج إلى تعقيد. ففي سبيل إلزام الحكومة العراقية بالتعاون الإيجابي لتنفيذ قرارات المجلس يمكن ابتكار وسائل وطرق سلمية عديدة إذا ما تحرر البعض من منطق القوة ولم يحصروا أنفسهم في التفكير بالحرب كخيار وحيد. ومن العقل أن يقف المجلس أمام رأي الحكماء المبني على الخبرة التاريخية، وفي مقدمتهم الرئيسان نيلسون مانديلا وجيمي كارتر اللذان دعيا إلى نبذ خيار الحرب في هذه الحالة والانفتاح على السلام.

ونحن مثل كثيرين غيرنا لا نتفق مع من يدعو إلى ”ضربة وقائية“ بدعوى أن ذلك هو السبيل الوحيد للقضاء على قدرات العراق على إنتاج أسلحة الدمار الشامل والحيلولة دون شن عدوان على الآخرين مستقبلا. إذ أن شن الحرب على الآخرين اعتمادا على قراءة نواياهم يفتح الباب واسعا أمام تفجير بؤر التوتر واشتعال حروب كانت جذوتها خامدة حتى الآن.

وما من شك في أن اللجوء إلى القوة في أحيان كثيرة يشير إلى القصور أكثر من كونه دلالة على صواب التوجه ورشد القرار. وإذا كان للتدخل العسكري لدول التحالف ضد العراق ما يبرره عام ١٩٩١، إلا أن الإجراءات التي اتخذت بعد ذلك لتنفيذ قرارات المجلس في هذا الصدد وعلى مدار أكثر من عشر سنوات، ومن ضمنها نظام العقوبات، لم تؤد إلا إلى مآس إنسانية عانى ويعاني منها الشعب العراقي وتتفاقم يوما بعد يوم. وتأتي الدعوة الحالية لعمل عسكري آخر اعترافا بفشل تلك الإجراءات تكريسا للخطأ ذاته. والجمهورية اليمنية، التي تعلن رفضها لأي عمل عسكري ضد العراق، ترى أنه ليس من الحكمة إصدار قرارات جديدة من قبل المجلس تزيد في تعقيد الأمور ولا تسهم بأي حال في التوصل إلى حلول مرضية.

لقد اعتبرت الجمهورية اليمنية أن غزو العراق للكويت كان يمثل تهديدا للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. إلا أن انتهاء ذلك الغزو والتعهدات العراقية باحترام سيادة الكويت واستقلاله، والتزام العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا يدع، في رأينا، مبررا لعمل عسكري جديد ضد العراق. والجمهورية اليمنية تعبر عن قلقها العميق من التوجه الحالي لغزو العراق، مع ما يشير إلى ذلك من حشود عسكرية وتحالفات سياسية جارية على قدم وساق، مما يشكل تهديدا مباشرا لأمن واستقرار المنطقة. وتتمسك الجمهورية اليمنية بموقف الإجماع العربي الرافض لأي غزو للعراق، وتحث بدلا عن ذلك جميع الأطراف على التعاون الإيجابي وإعطاء فرصة للمفتشين الدوليين لأداء مهمتهم، دون أية محاولة للتأثير عليهم، صوب التنفيذ المترابط والمتزامن لجميع متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتأمل الجمهورية اليمنية أن تؤدي المصالحة التي تمت في اجتماعات القمة العربية الأخيرة في بيروت إلى تنفيذ قرارات القمة فيما يتصل بحل قضية الأسرى والمرتهنين

الكويتيين، باعتبارها قضية إنسانية أولا وكونها خطوة أساسية تسهم في إعادة بناء الثقة وتأكيد النوايا الحسنة على طريق استعادة اللُحمة والعلاقات الأخوية بين الأشقاء في الكويت والعراق.

وإذا كان أهل مكة أدرى بشعاها، كما يقال في تراثنا العربي، فإن دول المنطقة التي تهددها أطماع إسرائيل التوسعية تُجمع على أن ترسانة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية هي التهديد الحقيقي والمباشر لأمنها، خاصة في ظل النهج العدواني المستمر للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ولا ندري كيف يراد لنا أن نقتنع بصواب التدخل العسكري في العراق تحت مبرر نزع أسلحة الدمار الشامل، بينما تؤكد العراق خلو البلاد من تلك الأسلحة وترحب بالتفتيش والتحقق من ذلك، وفي الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل بإنتاج أسلحة الدمار الشامل ومنها الأسلحة النووية دون رادع أو مساءلة.

إننا نثق في حكمتكم وإحساس الجميع بالمسؤولية، ونؤكد في الوقت نفسه على الأهمية التاريخية لقرارات المجلس بهذا الخصوص، لما سيكون لها من أثر بعيد المدى على أمن المنطقة واستقرارها بوجه خاص، وعلى مستقبل العلاقات الدولية بشكل عام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أعرب عن سعادتي وثقتي بكم، سيدي الرئيس، حين أراكم تديرون أعمال المجلس في هذه الفترة الحرجة جداً في العلاقات الدولية. وأعلم أن خبرتكم وكفاءتكم وخصالكم الإنسانية الرفيعة ستكون موضع اختبار شديد خلال الأسبوعين القادمين. ولكنني واثق بأن المجلس سيحسن استغلال قدراتكم في الاضطلاع بعمله لصالح السلم والأمن والعدالة بكل أنحاء العالم. كما أود أن أعرب للسفير ستيفان تفروف، ممثل بلغاريا، عن الثناء الذي يستحقه لإدارته ببراعة أعمال المجلس في الشهر المنصرم. وأخيرا أود الإعراب عن تقديري للأمين العام على الرسالة الواضحة التي عرضتها السيدة لويز فريشيت نيابة عنه. وأود الإعراب أيضا عن تأييدي للنهج الذي اقترحه وللدور الذي يود لمجلس الأمن أن يؤديه في حل القضية قيد النظر.

قبل التعقيب على موضوع اجتماعنا اليوم، أود باسم حكومة الجزائر أن أعرب عن بالغ الأسى لمن أصيبوا في الجسد والروح إصابة قاسية في إندونيسيا وغيرها من جراء العمل الإرهابي الخسيس والمروع في بالي. وأقدم لهم تعازينا ومواساتنا. لقد ذكّرنا هذا الاعتداء على نحو وحشي بأن الإرهاب هو بالفعل تحد عالمي وأنه يجب التصدي له بشكل جماعي وبالتضامن. إن الإرهاب خطر حقيقي وهائل يمكن أن يتحول إلى واقع في أية لحظة. وما من أحد محصن تماما من هذا الخطر، ولا يمكن لأحد أن يعمل بمفرده على مكافحته. فهذه الحرب على الإرهاب معركة إذن على جميع الجبهات وتستلزم اليقظة والتعبئة المستمرتين والثابتتين. وعلى الأمم المتحدة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن تواصل تكريس كل اهتمامها وطاقتها لذلك.

والجزائر، مثلها مثل بقية المجتمع الدولي، تابعت بقلق بالغ تطورات الأشهر القليلة الماضية فيما يتعلق بالعراق. ولذا لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الأخطار الجسيمة التي ستنجم عن صراع جديد في العراق على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

لقد أظهر العراق واقعية وحكمة وإحساسا بالمسؤولية عندما قبل في ١٦ أيلول/سبتمبر العودة غير المشروطة لمفتشي الأمم المتحدة إلى أراضيه. وينطبق الشيء

ذاته على الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المنظمة في فيينا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر بخصوص شروط عودة المفتشين وعملهم وإقامتهم. ولذلك سعدنا جميعا بهذا التطور الهام، الذي بدا وكأنه سمح لنا بحسم أمر أسلحة الدمار الشامل بشكل نهائي. فالقضاء الكامل على تلك الأسلحة هو ما كان يدعو إليه مجلس الأمن.

كما أننا اعتقدنا أن هذه التطورات ستسمح لنا بدرء شبح الحرب. وكنا نأمل من قرارات العراق هذه، التي توجت جهودا بذلها عدد من البلدان الصديقة والمحبة للسلام والعدل – خاصة البلدان العربية – وكذلك البلدان الملتزمة بدور الأمم المتحدة الحتمي في تسوية المنازعات الدولية، أن تؤدي إلى العودة السريعة للمفتشين والاستئناف السريع لعمليات التفتيش، وأن يتم في إطار زمني معقول رفع الجزاءات الذي نتمناه منذ زمن طويل، وهي جزاءات تسببت في أضرار فادحة للشعب العراقي. وكنا نأمل أيضا أن تساعد هذه القرارات في إحلال السلم والأمن في العراق، مع التقيد الصارم بسيادته ووحدته وسلامة أراضيه.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، نلاحظ أن خطر الصراع المسلح ما زال يحدق بالمنطقة. وهذا الخطر يتسبب أيضا في مخاوف كبيرة إزاء التداعيات الوخيمة جدا التي سيفرزها مثل هذا الصراع على العراق نفسه، وكذلك على البلدان الأخرى في المنطقة. وهذه المخاوف مشروعة ومبررة تماما نظرا لحقيقة أن إسرائيل، في نفس هذا الجزء من العالم، المنتشية بقوتها العسكرية، وللأسف، بإفلاتها المضمون من العقاب، تشن حربا شاملة على السكان المدنيين الفلسطينيين وعلى البنية التحتية للسلطة الفلسطينية ورموزها. إن إسرائيل مستمرة في احتلال واستعمار الأراضي الفلسطينية والعربية، وفي التهديد بإنزال غضبتها على البلدان المجاورة، وفي انتهاك أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي.

وعلاوة على ما سيتمخض عن عملية عسكرية ضد العراق من أثر مأساوي على الشعب العراقي – الذي يخضع منذ أكثر من ١٠ سنوات لجزاءات لا إنسانية إلى حد كبير – والأثر الذي سينجم على وحدة البلد وسيادته وسلامة أراضيه – وهو ما لا شك فيه – سيكون لهذه العملية أيضا عواقب وخيمة على عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تحتضر الآن بالفعل، وأيضا على الصراع العربي – الإسرائيلي نفسه. وقد تشهد هذه المنطقة من العالم، التي هي أصلاً منكوبة، اضطرابات لا يمكن التنبؤ بخطورتها وجسامتها.

وفي هذا الصدد، إذا أراد المجلس أن يصون سلطته ومصداقيته – اللتين شهدتا اختبارا قاسيا بسبب التعنت الإسرائيلي المتكرر – يتوقع المجتمع الدولي منه أن ينهض أولا بجميع مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني وأن يثبت عزمه وحزمه بالنسبة لكل من يرفضون قراراته ويظهرون الازدراء لها – وهو بالضبط ما فعلته إسرائيل عندما اتخذ المجلس القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، المتعلق بالحالة في الأراضي المحتلة. يتعين على المجلس في الحقيقة أن يكون متسقا ومنصفا. وينبغي أن يكفل بصرامة الامتثال لقراراته في كل حالة.

وفيما يتعلق بمسألة العراق تحديداً، تأمل الجزائر أن يتم حل قضية أسلحة الدمار الشامل بطريقة مسؤولة وسلمية ووفق مبادئ القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويبدو لنا أن عودة المفتشين بأسرع ما يمكن واستئنافهم لمهمة التفتيش يكفيان لتلبية متطلبات المجلس والمجتمع الدولي فيما يتعلق بإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل في العراق، ونأمل أن يتم ذلك في كل بلد آخر في هذه الجزء المتفجر من العالم. لقد قطع العراق على نفسه التزاما واضحا تماما بالتعاون تعاونا كاملا مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وينبغي للمجتمع الدولي إتاحة الفرصة لهما للقيام بذلك. وفي الوقت ذاته إننا ننتظر أن يحترم العراق

تعهداته وجميع التزاماته بمنتهى الدقة. وفقط عندما يتبين أن مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش قد مُنعوا من أداء مهمتهم، وفقط عندما يمكن لرئيسهم أو للمدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يتثبت على نحو مؤكد لا يمكن دحضه وبعد أن يخطر بذلك مجلس الأمن، عندئذ فقط ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ موقفا رسميا إزاء الحالة.

ويحدو الجزائر الأمل أن يكون بوسع مجلس الأمن – الذي يضطلع بولاية ثقيلة جدا هي السهر على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والذي يعد في واقع الأمر العماد الرئيسي لنظام الأمن الجماعي الذي أنشئ في نهاية الحرب العالمية الثانية، الهيئة الوحيدة المخوّلة باتخاذ قرار بشأن اللجوء إلى القوة – الاضطلاع بمسؤولياته عملا بأحكام الميثاق والشرعية الدولية، وحتى يتم تجنيب العراق ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها ويلات الحرب.

وفي مؤتمر قمة بيروت، الذي وثّق عرى المصالحة بين العراق والكويت، دعونا الطرفين إلى العمل على حسم خلافاتهما المعلّقة. وأثناء مجلس الوزراء الأخير لجامعة الدول العربية قالت الدول العربية إنها تعارض بقوة أي عملية عسكرية ضد أية دولة عربية. لذلك يحدونا وطيد الأمل إيلاء الاعتبار الواجب لهذا الموقف أثناء مداولات المجلس وأن نستبدل بمنطق الحرب، الذي ينمو حاليا، زخم السلام، وهذا من المؤكد من مصلحة جميع شعوب الشرق الأوسط ومصلحة السلام والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجزائر على العبارات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج على القائمة هو ممثل مصر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر): السيد الرئيس، اليوم ونحن نبحث الحالة بين العراق والكويت علينا أن نعي وبكل وضوح أن القضية المطروحة أمامنا لا تتصل بالحالة في العراق أو بمستقبل العراق وحده وضرورة العمل على ضمان وحدته وسلامة أراضيه واستقلاله ورفع المعاناة عن شعبه وإنما يمتد تأثيرها إلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

إن اجتماعنا اليوم هو في حقيقة الأمر بغرض البحث في قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن العراق ومدى التقدم في تنفيذها.

وليس ثمة شك في أذهاننا أن تقدما ملموسا تحقق في تنفيذ قرارات المجلس فيما يتصل بنزع الأسلحة العراقية المحظورة على مدار ثماني سنوات من التفتيش. وهو ما تشهد به التقارير الدورية التي صدرت في هذا الشأن حتى منتصف عام ١٩٩٨ عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

وقد بادر العراق، في مستهل عام ٢٠٠٢ وبعد ما يقرب من أربع سنوات من انسحاب القائمين بأعمال التفتيش، بالحوار مع الأمين العام للأمم المتحدة لتسوية المسائل المعلّقة التي تحول دون استئناف نشاط التفتيش والانتهاء مما تبقى منها. وقَبِل العراق بقرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) وبالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

وراقبنا جميعا على مدار الأسبوعين الماضيين ما انتهت إليه مشاورات العراق ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا بشأن الاتفاق على القدر الأكبر من الترتيبات التنفيذية اللازمة لعودة المفتشين إلى العراق والتزام العراق بالتعاون الكامل مع القائمين بنشاط التفتيش وهو ما تم تأكيده في مراسلات بين الجانب العراقي والأمين العام وكذلك مع

المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

إذن الموقف يؤشر إلى إمكانية تحقيق تقدم وعلى أساس صدق النوايا في تنفيذ ما تطالب به قرارات مجلس الأمن بشأن أنشطة التسلح العراقية المحظورة وإمكانية العودة السريعة للمفتشين إلى العراق، وهذا هو الهدف الذي يحرص عليه المجلس ويجب أن يحرص عليه المجلس، أي سرعة استئناف نشاط التفتيش بالعراق تنفيذا للقرارات التي أصدرها هذا المجلس واستكمالا للولاية التي حددتها قراراته، وفي مقدمتها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩). ونرجو أن تتعاون جميع الأطراف لضمان تنفيذ تلك المهام بالدقة والسرعة اللازمة ودون عوائق.

إن مصر، في حثّها على سرعة العمل الجاد من قِبل العراق من أجل التنفيذ الدقيق لكل قرارات مجلس الأمن بالكامل، تؤكد على ضرورة مراعاة النزاهة والاحترافية الكاملتين في أنشطة التفتيش التي سوف تضطلع بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. ومن هنا توجيه ورصد نشاط لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش نحو سرعة تنفيذ المهمة الموكلة إليها وهي الإشراف في جو هادئ من التعاون البنّاء على تدمير القدرات العسكرية لأسلحة الدمار الشامل المحظورة دوليا.

وفي هذا السياق، لا يجب أن يغيب عن نظر مجلس الأمن أن الجهد الرامي إلى تدمير هذه القدرات العراقية المحظورة، إن وجدت، إنما يشكّل خطوة للوصول إلى الهدف الأسمى وهو إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وهو الهدف الذي أكدته الفقرة الرابعة عشر من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وأكده كذلك قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

كما يأتي هذا الجهد في إطار تعامل مجلس الأمن مع القضية العراقية بصورة شاملة وفقا لما نص عليه القرار المشار إليه بعاليه ومرجعياته، على نحو يكفل التقدم نحو رفع العقوبات المفروضة على العراق واحترام سيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه.

نود في هذا المجال التذكير بما صدر عن القمة العربية ببيروت قبل سبعة شهور، وبتعهد العراق بتنفيذ التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن فيما يتصل بقضية الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية. ولذا، فإننا نشجع تعاون العراق مع المنسق الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بهذه المسائل ونحث الحكومة العراقية على التنفيذ الدقيق لهذه الالتزامات من أجل التقدم نحو تسوية هذا الملف بخطى متسارعة تشابه خطى التقدم الذي نأمله في تسوية ملفات التسلح والعقوبات، في نفس الوقت الذي نتوقع فيه من جميع الأطراف - تدعيما للشرعية الدولية - الالتزام بما عليها وتمكين هذا المجلس من الاضطلاع بدوره الفريد وفقا للميثاق.

إن مجلس الأمن مكلف بصون السلم والأمن الدوليين - نيابة عن أعضاء المجتمع الدولي، بمصداقية كاملة، ودون تفرقة أو ازدواج في المعايير. ونثق في أن أعضاء المجلس سيتحملون تلك المسؤولية بكل الجدية والموضوعية. ولا شك أن عقد هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة قضية في غاية الدقة والحساسية هي خطوة هامة لكي تتقي البشرية ويلات الانزلاق إلى مواجهة مسلحة سيعاني منها الجميع ويسقط فيها المدنيون الأبرياء وتضيع الجهود التي بذلت للبناء والإعمار.

ختاما، فإن مصر تؤكد على أهمية قيام العراق بالتنفيذ الكامل والدقيق لقرارات مجلس الأمن حتى يمكن تجنب الانزلاق نحو المواجهة المسلحة. وهذه مسؤوليتنا جميعا

كأعضاء في هذه المنظمة، التي أقيمت لكي تضمن السلام والأمن لجميع أعضاء المجتمع الدولي وتصون حقوقهم على هذا المجتمع وحقوق هذا المجتمع أيضا عليهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل باكستان، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): القضية المطروحة أمامنا اليوم ليست جديدة على مجلس الأمن، بل هي في الواقع قضية صعبة مزمنة ظلت مدرجة في جدول أعماله طيلة عقدين. وقد اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات في إطار بند جدول الأعمال ”الحالة بين العراق والكويت“. وتشمل هذه القرارات القرار ٦٨٦ (١٩٩١). الذي يطالب العراق بقبول مسؤوليته، بموجب القانون الدولي...بالنسبة لرعايا الكويت والدول الثالثة، وبإعادة جميع الممتلكات الكويتية؛ والقرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي يقرر أن العراق لن يكون حائزا للأسلحة النووية وأنه سيقبل دون أي شرط تدمير وإزالة جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترا؛ والقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي يقرر أن يرسل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إلى العراق للتفتيش على الأسلحة.

وتنص المادة الخامسة والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة على أن:

> ”يتعهد أعضاء ”الأمم المتحدة“ بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق“.

وتفرض هذه المادة التزاما واضحا على الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن دون أية شروط. وتنفيذ قرارات مجلس الأمن أمر ضروري لدعم مصداقية الأمم المتحدة. ونحث العراق على التعاون مع مجلس الأمن والبلدان المعنية والوكالات الدولية وعلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن هذه بما يتفق مع المادة الخامسة والعشرين.

وينبغي أن تنفذ قرارات مجلس الأمن من خلال التدابير والطرائق التي تتفق وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتضمن هذه التدابير أحكام الفصل السادس من الميثاق، التي تنص على الوساطة والتوفيق والتحكيم وغير ذلك من وسائل التنفيذ التوافقي والتعاوني. ونثني على الأمين العام والوكالات المشاركة، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء لجهودهم الدؤوبة والمخلصة الرامية إلى ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بولايات كل منهم.

وقد اتخذت معظم القرارات المتعلقة بالعراق بموجب الفصل السابع من الميثاق. وبالتالي فهي تتضمن الإشارة ضمنا، بل وصراحة، إلى إمكان اتخاذ الأمم المتحدة اجراءات قسرية، كما توخت المادة الثانية والأربعون من الميثاق، لضمان الامتثال لقراراتها. ومن الواضح أن هذا الإجراء القسري كان خيارا، وبخاصة بالنسبة لضمان الامتثال لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، المتعلق بتجريد العراق من أسلحة التدمير الشامل. ومع ذلك، فالإجراءات القسرية المتعلقة بالاستخدام الجماعي للقوة كانت ولابد أن تبقى خيار الملجأ الأخير وليس الخيار السياسي الأول. ولهذا، أعجبنا إعجابا كبيرا بتدخل الأمين العام كوفي عنان عام ١٩٩٨ للتفاوض بصفة شخصية بشأن الاتفاق مع العراق على ترتيبات تجنبت استخدام القوة. ومن المؤسف أن تلك الترتيبات لم تنفذ تنفيذا كاملا.

ورغم سوابق الماضي، فإن أي قرار يتضمن الاستخدام الجماعي للقوة لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن له عواقب من الأهمية والخطورة بحيث يجب ألا يبقى أي شك في ذهن أي فرد في أن هذا الاستخدام قد صرح به

مجلس الأمن بكل صراحة ووضوح. والمادة الثانية والأربعون لا تعطي السلطة لدولة عضو أو أكثر للجوء إلى القوة على نحو انفرادي وبناء على حكمها، باستقلال عن مجلس الأمن أو دون موافقته الصريحة.

ولهذا، هناك مسؤولية خطيرة تقع على عاتق مجلس الأمن اليوم عندما يواجه تحديا لأن يضمن إنفاذ قراراته المتصلة بالعراق. وتثق باكستان في أن جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن ستظل – عند البت في هذه القرارات – مدركة لمسؤولياتها، وبخاصة فيما يتعلق بالامتثال الصارم لمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة.

والمسؤولية الأولى هي أن نضمن أن كل إمكانيات التوصل إلى الحل السلمي للمشكلة قد استنفدت فعلا. وفي هذا السياق، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب إعلان العراق عن عزمه الامتثال لالتزاماته بمقتضى قرارات مجلس الأمن؛ ورسالة وزير خارجيته المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر، التي قبل فيها عمليات التفتيش على الأسلحة ''دون شروط''؛ والترتيبات التي أعدت في فيينا مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على النحو الوارد في رسالة السيد بليكس المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر، والموجهة إلى محاوره العراقي، والرسالتين المؤرختين ١٠ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الواردتين من الجانب العراقي تأكيدا لقبوله هذه الترتيبات. ونثق بأن هذه الترتيبات والتفاهمات ستُحترم وتُنفّذ نصا وروحا.

وباكستان، على غرار معظم أعضاء الأمم المتحدة، تؤيد التنفيذ الكامل والأمين لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق. وفي الوقت ذاته، يهمنا أن يتم الحفاظ على السلام والأمن الدوليين والإقليميين وتعزيزهما، بدلا من تقويضهما، وتهمنا بصفة خاصة النتائج التي يمكن أن تؤثر على السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي.

ويهمنا أن تحترم وتصان سيادة العراق ووحدته وسلامته الإقليمية؛ وأن تخف حدة معاناة شعب العراق لا أن تتفاقم، بما في ذلك من خلال التبكير برفع جزاءات الأمم المتحدة.

ويهمنا عدم الاستمرار في تشجيع الدول التي تحتل أراضي الغير وتقمع حق الشعوب في تقرير المصير، على التمادي في سياساتها العدوانية، كما هو الحال بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، واحتلال الهند لجامو وكشمير.

ويهمنا ألا يُدمّر الاقتصاد العالمي واقتصادات دول المنطقة.

ونعتقد أن جميع أعضاء مجلس الأمن يشاطروننا هذه الشواغل. وبالتالي نثق بأن القرارات التي سيتخذونها لن تتقيد فحسب بمبادئ الميثاق والقانون الدولي، بل إنها أيضا ستستجيب لشواغل المجتمع العالمي الأوسع نطاقا، كما تنعكس في أصوات عامة الناس في كل مكان، التي تنادي بحل سلمي للمشاكل ذات الصلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق.

وباكستان على ثقة بأن الأمم المتحدة ستنجح في الاستجابة للتحدي المتمثل في إثبات مصداقيتها وأهميتها، ومع ذلك، فمن الأساسي إثبات مصداقية الأمم المتحدة لا في حالة العراق فحسب، بل أيضا في الحالات الأخرى التي لم تنفّذ فيها قرارات مجلس الأمن حتى الآن أو يُستخف بها، كما هو الحال في جامو وكشمير.

إننا نعيش اليوم أزمنة جديدة تضغط فيها العولمة المسافات بين أمم وشعوب ما زالت منقسمة بسبب ما بينها من تفاوتات في الرخاء وفي القوة. وفي ظل هذه الظروف لا يمكن الحفاظ على النظام الدولي إلا إذا تحلّت الدول الكبرى بالحكمة واحترمت القانون الدولي ومبادئ ميثاق

الأمم المتحدة. ذلك أنه إذا احترمت الدول الكبرى القانون الدولي، حتى ولو شعرت بأنها ليست بحاجة إلى ذلك، فستدرك الدول الصغرى أن من واجبها احترامه.

وقبل ما يقرب من مائة سنة، يذكر أن جوزيف تشيمبرلين قال ''لقد ولّت أيام الأمم الصغيرة منذ زمن. وجاء يوم الامبراطوريات''. ومع وجود ١٩١ دولة ذات سيادة كأعضاء في الأمم المتحدة الآن، فلا ينبغي لأحد أن ينخدع اليوم بمثل هذه التكهنات. فالبديل الآخر لنظام دولي قائم على القانون والانصاف هو عالم توماس هوبز الذي تحكمه شريعة الغاب وتسوده الفوضى والصراع والحروب والرعب والفقر والأوبئة، وهو عالم ليس من بيننا مَن هو على استعداد للتفكير فيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الإمارات العربية المتحدة. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، في البداية أود، باسم وفد الإمارات العربية المتحدة، أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنيين لكم التوفيق في إدارة أعماله. كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر لسلفكم المندوب الدائم لبلغاريا، على الجهود القيِّمة التي بذلها وساهمت في إنجاح أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

إن عقد مجلس الأمن اليوم لهذه الجلسة الرسمية المفتوحة حول مسألة العراق، إنما يجسِّد بشكل أو بآخر تنامي مشاغل المجتمع الدولي إزاء خطورة التطورات المتصلة بجوانب هذه المسألة الهامة والحساسة، والتي، وبكل أسف، مضى عليها اثنا عشر عاما دون إيجاد الحل المناسب لها.

فعلى صعيد العلاقة ما بين المجلس والعراق، تبين اليوم أكثر من أي وقت مضى، مدى اتساع الفجوة القائمة بين الجانبين، ولا سيما حول مفهوم تفسير بنود القرارات المعنية بمسألة نزع سلاح العراق للدمار الشامل وتطبيقاتها، الأمر الذي لم ينعكس بنتائجه السلبية نحو تصعيد التوتر الأمني والسياسي في المنطقة فحسب، وإنما أيضا انعكس وبشكل مؤثر للغاية على الأوضاع الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية لدول وشعوب المنطقة، ومسألة الأمن والسلم الدوليين ككل.

أما على صعيد الحالة الإنسانية للشعب العراقي، فإن التقارير والإحصائيات الدورية الصادرة عن الأمين العام والمنظمات الإنسانية العالمية كمنظمات اليونيسيف، والفاو، والصحة العالمية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، دللت بلا استثناء على أن مؤشرات جوانب أوضاع الشعب العراقي ما زالت تزداد سوءا يوم بعد يوم، وخصوصا في مجال ارتفاع معدلات وفيات الأطفال والنساء بسبب سوء التغذية وتدهور العناية الطبية، الأمر الذي يثبت عدم كفاية أنشطة برنامج ''النفط مقابل الغذاء''، في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية العاجلة للشعب العراقي في جميع قطاعات مناحي حياته. كما يؤسفنا أيضا استمرار تعثُّر جهود تسوية المسائل العالقة ما بين الكويت والعراق، وهي أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار التوتر في المنطقة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي سعت وفي كل المناسبات نحو تشجيع اتباع الوسائل والطرق السلمية لمعالجة مجمل هذه القضايا، يقلقها بشدة حالة تصعيد أجواء شبه الحرب الخطيرة التي تعايشها دول وشعوب المنطقة منذ سنوات، الأمر الذي، برأينا، يستدعي من المجتمع الدولي وبصفة خاصة الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، تحمل مسؤولياتهما القانونية والسياسية، والعمل على تعزيز سياسة الدبلوماسية الوقائية التي طالما نادى بها الأمين العام، لتجنب وقوع حرب ثالثة وشيكة في المنطقة، قد لا تحمد عواقبها وأبعادها المستقبلية.

إننا إذ نؤكد مجددا ترحيبنا بالمبادرة العراقية الأخيرة والقاضية بعودة مفتشي لجنة التحقق والرصد والتفتيش وخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الأراضي العراقية بدون شروط مسبقة، كذلك نرحب بتفاهم فيينا الأخير بشأن ترتيبات الاستئناف الفوري لولاية هؤلاء المفتشين، ندعو مجلس الأمن والدول الفاعلة فيه إلى الاستجابة العاجلة وغير المشروطة للمساعدة في تنفيذ هذه المبادرة العراقية الإيجابية، مع أخذ شواغل العراق من تكرار أخطاء لجنة التفتيش السابقة في الاعتبار، وذلك كخطوة أولى نحو امتثالها الكامل لالتزاماتها القانونية عملا بأحكام قرارات المجلس ذات الصلة بنزع السلاح الدولي المحظور.

كما نؤكد في هذا السياق على عدد من النقاط الهامة وهي:

أولا، الحاجة الملحّة إلى إيجاد تسوية سلمية عادلة وشاملة ونهائية لجميع المسائل العالقة المتبقية فيما يتصل ببنود الحالة بين الكويت والعراق، وذلك على قاعدة من الشفافية بعيدا عن سياسة ازدواجية المعايير، وبما يحفظ للمجلس هيبته ومصداقيته استنادا إلى مبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي.

ثانيا، ضمان تنفيذ بنود قرارات المجلس والتي تدعو إلى احترام سيادة وأمن العراق وسلامته الإقليمية ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وأيضا نبذ ورفض كافة أنواع التصعيد والمواجهة التي تؤدي في نتائجها إلى تعريض العراق لضربة عسكرية قد تلحق الخراب والدمار بشعبه والمنطقة الخليجية والعربية ككل.

ثالثا، مطالبة الحكومة العراقية بضرورة التنفيذ العاجل لتعهداتها والتزاماتها المنصوص عليها في جملة قرارات كل من مجلس الأمن، ومؤتمرات القمة لجامعة الدول العربية والتي كان آخرها قمة بيروت الداعية إلى إبداء التعاون الكامل لحل قضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، واستعادة الممتلكات الكويتية المتبقية في حوزتها منذ عام ١٩٩٠، كما نؤكد في هذا السياق على ضرورة احترام والتزام العراق بالسيادة الإقليمية لدولة الكويت وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

رابعا، التجاوب مع الشواغل الداعية إلى الرفع العاجل للعقوبات الدولية المفروضة على شعب العراق، تخفيفا لمحنته الإنسانية الشديدة التي يعاني منها منذ سنوات، وأسفرت حتى الآن عن وفاة ما يزيد على ١,٧ مليون نسمة من إجمالي سكانه، والعمل أيضا على مساعدة العراق للنهوض بإعادة بناء وإنعاش هياكل مؤسساته الوطنية المعنية بالقطاعات الخدمية الأساسية.

خامسا، تأكيد شمولية تنفيذ الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) على جميع دول المنطقة ككل، وعدم اقتصار هذا الالتزام بالتنفيذ على العراق فقط، وهو الأمر الذي يستدعي أن يعمل المجتمع الدولي، على غرار ما يطلب من العراق، على إلزام الحكومة الإسرائيلية بنزع كافة ترساناتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ووضع منشآتها ومرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك تمهيدا لإنشاء منطقة خالية من كافة أنواع الأسلحة النووية والشاملة في منطقة الشرق الأوسط.

وختاما نأمل أن تتوصل مداولاتنا الحالية بشأن هذه المسألة إلى توافق آراء إيجابي وفعّال، يساهم في إيجاد الحل العادل والشامل والموضوعي لجوانبه العالقة والمتعددة، وهو الأمر الذي نرى أنه لو تحقق، فإنه سيسهم في احتواء التوتر الأمني القائم، بل وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين، وعوامل بناء الثقة والتعاون بين دول المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي وأتمنى لكم التوفيق والنجاح في تنفيذ مهامكم. كما أشكر رئيس المجلس للشهر الماضي سعادة السفير ستيفان تافروف، الممثل الدائم لبلغاريا، على الجهود التي بذلها في رئاسة المجلس.

لقد قامت منظمتنا هذه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية سعيا من قبل مؤسسيها إلى إنقاذ الأجيال من ويلات الحرب، من خلال تحقيق العدالة، واحترام الالتزامات بموجب القانون الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية. وعلى ذلك، أخذت المنظمة على عاتقها مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من خلال اتخاذ التدابير المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها واستخدام الوسائل السلمية، ما أمكن، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم.

تأسيسا على ما تقدم، وفي ظل الظروف الحالية التي تهدد باستنفاد الوسائل السلمية في حل قضية العراق، ترى الحكومة الأردنية أن من واجب جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة العمل على حل هذه القضية وفق جميع الوسائل السلمية المتاحة، وتفادي اتخاذ أية تدابير من شأنها الإخلال بالسلم وتأجيج الوضع المتأزم في منطقة الشرق الأوسط.

هذا، بحد ذاته، يفرض على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، وبخاصة أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق. وعليه، فإن مسؤولية المجلس الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين الموكلة إليه من باقي أعضاء المنظمة، تتطلب منه استخدام كافة الوسائل السلمية المتاحة والمعقولة في حل الموضوع العراقي والالتزام بتسويته من خلال الاستمرار في التفاوض والحوار. كما أود أن أنقل موقف حكومة بلادي الذي يؤكد على ضرورة تنفيذ كافة الدول للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، دون تمييز، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات المتخذة بشأن منطقة الشرق الأوسط، سواء تلك المتعلقة بالعراق أو بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

وترى الحكومة الأردنية، أن الخروج من الأزمة الحالية بالطرق السلمية في موضوع العراق، يستلزم تطبيق العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بعمليات التفتيش، وفي هذا الصدد، تؤكد الحكومة الأردنية على ترحيبها بقرار العراق بإعادة المفتشين دون شروط، كما ورد في رسالة وزير الخارجية العراقي إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه في فيينا في بداية الشهر الحالي بشأن الترتيبات العملية لعودة المفتشين. وتأمل الحكومة الأردنية أن تكون إعادة عمليات التفتيش إلى العراق هي البداية الصحيحة لإيجاد حل، شامل للأزمة، بحيث يشمل تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ومن دول أخرى، وبما يؤدي إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي، وهي معاناة طال أمدها ليتمكن من العيش في ازدهار وكرامة، ولتنعم أجياله القادمة بحياة يسودها السلام والأمان.

في النهاية، تأمل الحكومة الأردنية أن يتعامل مجلس الأمن مع القضية العراقية بحكمة وشعور بالمسؤولية واحترام لمقاصد الميثاق ومبادئه، وأن تحترم جميع الدول في تعاملها مع هذه القضية واجباتها بالعمل ضمن إطار مجلس الأمن، وقراراته ذات الصلة والقانون الدولي.

إننا إذ نؤكد مجددا ترحيبنا بالمبادرة العراقية الأخيرة والقاضية بعودة مفتشي لجنة التحقق والرصد والتفتيش وخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الأراضي العراقية

بدون شروط مسبقة، كذلك نرحب بتفاهم فيينا الأخير بشأن ترتيبات الاستئناف الفوري لولاية هؤلاء المفتشين، ندعو مجلس الأمن والدول الفاعلة فيه إلى الاستجابة العاجلة وغير المشروطة للمساعدة في تنفيذ هذه المبادرة العراقية الإيجابية، مع أخذ شواغل العراق من تكرار أخطاء لجنة التفتيش السابقة في الاعتبار، وذلك كخطوة أولى نحو امتثالها الكامل لالتزاماتها القانونية عملا بأحكام قرارات المجلس ذات الصلة بنزع السلاح الدولي المحظور.

كما نؤكد في هذا السياق على عدد من النقاط الهامة وهي:

أولا، الحاجة الملحّة إلى إيجاد تسوية سلمية عادلة وشاملة ونهائية لجميع المسائل العالقة المتبقية فيما يتصل ببنود الحالة بين الكويت والعراق، وذلك على قاعدة من الشفافية بعيدا عن سياسة ازدواجية المعايير، وبما يحفظ للمجلس هيبته ومصداقيته استنادا إلى مبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي.

ثانيا، ضمان تنفيذ بنود قرارات المجلس والتي تدعو إلى احترام سيادة وأمن العراق وسلامته الإقليمية ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وأيضا نبذ ورفض كافة أنواع التصعيد والمواجهة التي تؤدي في نتائجها إلى تعريض العراق لضربة عسكرية قد تلحق الخراب والدمار بشعبه والمنطقة الخليجية والعربية ككل.

ثالثا، مطالبة الحكومة العراقية بضرورة التنفيذ العاجل لتعهداتها والتزاماتها المنصوص عليها في جملة قرارات كل من مجلس الأمن، ومؤتمرات القمة لجامعة الدول العربية والتي كان آخرها قمة بيروت الداعية إلى إبداء التعاون الكامل لحل قضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، واستعادة الممتلكات الكويتية المتبقية في حوزتها منذ عام ١٩٩٠، كما نؤكد في هذا السياق على ضرورة احترام والتزام العراق بالسيادة الإقليمية لدولة الكويت وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

رابعا، التجاوب مع الشواغل الداعية إلى الرفع العاجل للعقوبات الدولية المفروضة على شعب العراق، تخفيفا لمحنته الإنسانية الشديدة التي يعاني منها منذ سنوات، وأسفرت حتى الآن عن وفاة ما يزيد على ١,٧ مليون نسمة من إجمالي سكانه، والعمل أيضا على مساعدة العراق للنهوض بإعادة بناء وإنعاش هياكل مؤسساته الوطنية المعنية بالقطاعات الخدمية الأساسية.

خامسا، تأكيد شمولية تنفيذ الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) على جميع دول المنطقة ككل، وعدم اقتصار هذا الالتزام بالتنفيذ على العراق فقط، وهو الأمر الذي يستدعي أن يعمل المجتمع الدولي، على غرار ما يطلب من العراق، على إلزام الحكومة الإسرائيلية بنزع كافة ترساناتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ووضع منشآتها ومرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك تمهيدا لإنشاء منطقة خالية من كافة أنواع الأسلحة النووية والشاملة في منطقة الشرق الأوسط.

وختاما نأمل أن تتوصل مداولاتنا الحالية بشأن هذه المسألة إلى توافق آراء إيجابي وفعّال، يساهم في إيجاد الحل العادل والشامل والموضوعي لجوانبه العالقة والمتعددة، وهو الأمر الذي نرى أنه لو تحقق، فإنه سيسهم في احتواء التوتر الأمني القائم، بل وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين، وعوامل بناء الثقة والتعاون بين دول المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي وأتمنى لكم التوفيق والنجاح في تنفيذ مهامكم. كما أشكر رئيس المجلس للشهر الماضي

سعادة السفير ستيفان تافروف، الممثل الدائم لبلغاريا، على الجهود التي بذلها في رئاسة المجلس.

لقد قامت منظمتنا هذه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية سعيا من قبل مؤسسيها إلى إنقاذ الأجيال من ويلات الحرب، من خلال تحقيق العدالة، واحترام الالتزامات بموجب القانون الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية. وعلى ذلك، أخذت المنظمة على عاتقها مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من خلال اتخاذ التدابير المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها واستخدام الوسائل السلمية، ما أمكن، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم.

تأسيسا على ما تقدم، وفي ظل الظروف الحالية التي تهدد باستنفاد الوسائل السلمية في حل قضية العراق، ترى الحكومة الأردنية أن من واجب جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة العمل على حل هذه القضية وفق جميع الوسائل السلمية المتاحة، وتفادي اتخاذ أية تدابير من شأنها الإخلال بالسلم وتأجيج الوضع المتأزم في منطقة الشرق الأوسط.

هذا، بحد ذاته، يفرض على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، وبخاصة أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق. وعليه، فإن مسؤولية المجلس الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين الموكلة إليه من باقي أعضاء المنظمة، تتطلب منه استخدام كافة الوسائل السلمية المتاحة والمعقولة في حل الموضوع العراقي والالتزام بتسويته من خلال الاستمرار في التفاوض والحوار. كما أود أن أنقل موقف حكومة بلادي الذي يؤكد على ضرورة تنفيذ كافة الدول للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، دون تمييز، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات المتخذة بشأن منطقة الشرق الأوسط، سواء تلك المتعلقة بالعراق أو بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

وترى الحكومة الأردنية، أن الخروج من الأزمة الحالية بالطرق السلمية في موضوع العراق، يستلزم تطبيق العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بعمليات التفتيش، وفي هذا الصدد، تؤكد الحكومة الأردنية على ترحيبها بقرار العراق بإعادة المفتشين دون شروط، كما ورد في رسالة وزير الخارجية العراقي إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه في فيينا في بداية الشهر الحالي بشأن الترتيبات العملية لعودة المفتشين. وتأمل الحكومة الأردنية أن تكون إعادة عمليات التفتيش إلى العراق هي البداية الصحيحة لإيجاد حل، شامل للأزمة، بحيث يشمل تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ومن دول أخرى، وبما يؤدي إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي، وهي معاناة طال أمدها ليتمكن من العيش في ازدهار وكرامة، ولتنعم أجياله القادمة بحياة يسودها السلام والأمان.

في النهاية، تأمل الحكومة الأردنية أن يتعامل مجلس الأمن مع القضية العراقية بحكمة وشعور بالمسؤولية واحترام لمقاصد الميثاق ومبادئه، وأن تحترم جميع الدول في تعاملها مع هذه القضية واجباتها بالعمل ضمن إطار مجلس الأمن، وقراراته ذات الصلة والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أعرب عن جزيل الشكر لكم على عقد جلسة اليوم المفتوحة.

لقد أثبتت المناقشة العامة في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، في الشهر الماضي، أنها فرصة سانحة لتجديد الزخم الدولي لتناول مسألة العراق. وقال قادة كثيرون في بياناتهم إنهم يعتبرون عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن مسألة خطيرة تشغل بال العالم أجمع. وشددوا على أهمية الحفاظ على وحدة المجتمع الدولي وحل هذه القضية من خلال الأمم المتحدة.

وشدد رئيس وزراء اليابان، جونيشيرو كويزومي، في بيانه أمام الجمعية العامة، على أن العراق يجب أن يمتثل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وعلى أن يواصل المجتمع الدولي العمل معا والاشتراك بمزيد من الجدية في الجهود الدبلوماسية من خلال الأمم المتحدة؛ وعلى وجوب أن يستمر في اتخاذ قرارات مجلس الأمن الضرورية والمناسبة بأسرع ما يمكن.

واستجابة للنداءات الدولية بما فيها نداءات الأمم المتحدة، أعلنت حكومة العراق أنها تسمح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بدون شروط. كذلك اتفقت حكومة العراق ولجنة الأمم المتحدة للتحقق والرصد والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية من حيث الأساس على ترتيبات عملية لتنفيذ التفتيش بناء على القرارات الموجودة. ويمكن اعتبار هذه التطورات خطوات أولى نحو حل قضية أسلحة الدمار الشامل في العراق. غير أنني لا بد أن أشدد على أن الأمر الأهم هو أن تجرى في العراق بالفعل عمليات تفتيش فورية وغير مشروطة وغير مقيدة؛ وأن يمتثل العراق لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وألا يثار أي شك حول القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتعليق على عدد من النقاط التي تعتبرها حكومة اليابان مهمة لجهود المجتمع الدولي في معالجة هذه القضية.

وأولها، أن من الضروري، نظرا للخبرة السابقة في قبول العراق لعمليات التفتيش، أن يظل المجتمع الدولي على إصراره وممارسة أقصى ضغوطه على حكومة العراق كي تمتثل للقرارات.

والنقطة الثانية، أنه ينبغي ألا ينظر إلى القضية على أنها قضية العراق مع بلدان معينة بل قضية تواجه المجتمع الدولي ككل. ولذا يصبح الحفاظ على التضامن الدولي ضرورة لحل هذه القضية.

والنقطة الثالثة هي أن قدرة الأمم المتحدة على العمل بفعالية ترتب آثارا على مصداقية هذه المنظمة ذاتها ويمكن أن يكون لها تأثير حاسم على التضامن الدولي. ولذا ينبغي أن تتبع الدول الأعضاء سبلا لمعالجة هذه القضية من خلال الأمم المتحدة، ومن الضروري أن تعمل الأمم المتحدة بدورها بفعالية.

والنقطة الرابعة هي أن أي شكوك تتعلق بوجود أسلحة الدمار الشامل في العراق ينبغي إزالتها كلية، ولتحقيق هذه الغاية لا بد من ضمان عمليات التفتيش الفعالة وذات المصداقية. وهذا مهم أيضا من ناحية الحفاظ على الثقة بنظام عدم الانتشار الدولي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وتؤيد حكومة اليابان تعزيز نظام التفتيش الضروري لضمان فعالية التفتيش ومصداقيته، بما في ذلك الوصول بلا عائق إلى المواقع الرئاسية. كذلك نؤيد النهج الثابت والصحيح الذي ينتهجه السيد هانز بليكس، وسنظل نتعاون مع أنشطة لجنة الأمم المتحدة بقيادته.

وأخيرا وليس آخرا، فلدى التعامل مع هذه القضية لا مناص من تذكّر أهمية إيلاء الاهتمام الجاد بمصالح وشواغل البلدان المحيطة وكفالة استقرار المنطقة.

وقد أصبح اهتمام المجتمع الدولي بهذه القضية ينصب الآن على مناقشة إصدار قرار جديد لمجلس الأمن. وترجو حكومة اليابان ألا ينسى مجلس الأمن المكلف بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين النقاط التي أثرتها الآن، وأن يجري مشاوراته الجادة والفورية ويتخذ قرارا ضروريا ومناسبا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل اليابان على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد المجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أنقل إليكم أخلص شكرنا على قبولكم لطلب حركة عدم الانحياز أن تعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن للنظر في الأزمة العراقية. فكل الدلائل تشير إلى أن هذه القضية سوف تحل سلميا، تمشيا مع قواعد القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ولكننا نرى الآن أنها عادت إلى الظهور بطريقة تهدد بإغراق العالم في أزمة.

والواقع أن العالم يسير اليوم نحو أزمة محكمة، وإن لم نتخذ حذرنا فسوف ندخل في فترة من الفوضى الفظيعة. فقد ضرب الإرهاب في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأعماله الشريرة آخذة في الانتشار مثلما تشهد عليه المذبحة الأخيرة في بالي. والمأساة مستمرة في فلسطين، والقتال دائر في أفغانستان، والاقتصاد العالمي أصبح في حالة يرثى لها، ويدور الحديث الآن حول جبهة جديدة - هي حرب جديدة في العراق.

وقد لا يعجب المرء إذن إذ يشهد العالم أجمع يحتشد؛ وإذ تشترك الدول الأعضاء في مناقشة في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن؛ وإذ يستمع الحاضرون هنا مباشرة إلى ما يقوله ملايين الناس - ومنهم بعض من أصدقائنا القدامى الأنغلوأمريكيين لحكوماتنا؛ من أنه لا داعي لهجوم على العراق، ولا ينبغي أن تندلع حرب، حيث لن يكون لتلك الحرب مغزى.

وأنا أقول إن هذا سيكون عملا لا طائل وراءه، لأن الباعث عليه لا يقوم على أساس. السيد برينت سكوكروفت، مستشار الرئيس جورج بوش الأول، كتب مؤخرا يقول:

(تكلم بالانكليزية)

”ليس هناك دليل قوي على ربط العراق بمنظمات إرهابية، ولا بإعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر“.

(تكلم بالفرنسية)

وهذا البيان أشير إليه كثيرا في المناقشة الديمقراطية التي جرت في مجلس شيوخ الولايات المتحدة، يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، التي تابعناها.

إن حربا كهذه من شأنها أن تكون عملا لا طائل وراءه لأن مفتشي الأمم المتحدة كان يتوقع وجودهم في بغداد للقيام بمهامهم منذ ١٧ أيلول/سبتمبر، عندما وافق العراق على استقبالهم فورا ودون أية شروط. وجرى التوصل إلى اتفاق رسمي لهذا الغرض يوم ١ تشرين الأول/ أكتوبر في فيينا بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهانز بليكس، من ناحية، والوفد العراقي، من ناحية أخرى.

إن المناداة باللجوء التلقائي إلى القوة، وبالتالي، إصدار حكم مسبق على نتيجة أعمال التفتيش أمر مرفوض: إننا يجب ألا يغيب عن بالنا أنه لم يثبت بعد أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل. وبدلا من بدء السير على طريق

تصاعدي يؤدي بلا ريب إلى المجابهة والحرب، ينبغي أن نيسِّر العودة الفورية للمفتشين، المكلفين بتبديد الشكوك المحيطة بهذه المسألة عن طريق اضطلاعهم الكامل بالولاية الموكولة إليهم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة كافة.

إن حربا كهذه من شأنها أن تكون عملا لا طائل وراءه من وجهة النظر العربية. فالمسألة العراقية – وهي مسألة عربية – دخلت مرحلة جديدة. في آذار/مارس ٢٠٠٢، وفي أعقاب الدبلوماسية النشيطة لولي العهد الأمير عبد الله، اجتمعت البلدان العربية، مستلهمة الحكمة وبروح صنع سلام بناءة، في مؤتمر قمة بيروت، لدعم المصالحة بين كل البلدان العربية في المنطقة. وتعهد العراق باحترام استقلال دولة الكويت وسيادتها وأمنها ووحدة أراضيها – وكانت هذه هي نفس الكلمات التي صدرت عن مؤتمر القمة – وبتسوية كل المسائل الإنسانية التي لا تزال معلّقة بين الأمتين.

وأذكِّر المجلس بأن مؤتمر قمة بيروت عارض بالإجماع وبقوة أي اعتداء على العراق، وكان رأيه ''أن أي تهديد لأمن وسلامة أي دولة عربية تهديد للأمن الوطني لكل الدول العربية''. وطالب مؤتمر قمة بيروت أيضا بأن يحترم استقلال العراق وسيادته وأمنه، ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه، وبأن ترفع فورا الجزاءات المفروضة عليه بغرض إنهاء معاناة الشعب العراقي لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

في أيلول/سبتمبر، أصبحت فكرة الحرب عملا لا طائل وراءه بشكل أكبر، لأن توافق الآراء اتسع نطاقه بفضل حسن نية الجانب العراقي، وموقفه الإيجابي ونهجه البنّاء. ورحبت المجموعة العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي بقبول العراق غير المشروط لعودة المفتشين، وبالتالي توفير فرصة لحل المشكلة بالوسائل الدبلوماسية والسلمية.

إن حربا كهذه ستكون ضارة، لأن من شأنها أن تثير قدرا كبيرا من ردود الفعل وردود الفعل المضادة في العراق وفي المنطقة في مجموعها. ومن شأنها أن تخل بالتوازن بطرق عديدة. إنها ستزود بعض المتطرفين بذريعة لتوسيع نطاق الحرب أكثر فأكثر.

إن حربا كهذه من شأنها أن تكون ضارة لأنها يحتمل أن تقوِّض الحملة ضد الإرهاب – وهي حملة لا يزال المجتمع الدولي ينظِّمها بعناء، على أساس شبكة متعددة الأطراف، منذ اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فلماذا المخاطرة بإحداث شرخ في التحالف ضد الإرهاب توقّع حدوثه خبراء كثيرون، وربما المخاطرة، بالتالي، بالالتزامات التي تعهّد بها الذين يشاركون في ذلك التحالف؟

إن حربا كهذه من شأنها أن تكون إهانة للعالم العربي، الذي رفض خلال مؤتمر قمة بيروت أي اعتداء موجّه ضد العراق.

كيف إذن، ينبغي لنا أن نتناول هذه الأزمة؟ أولا وقبل كل شيء، يجب أن نوقف هستيريا المتاجرة بالحرب. لقد أعطى الرئيس بوش، إلى حد ما، إشارة أمل بقوله إن الحرب ليست شيئا لا يمكن تجنبه. ومتكلمون آخرون طرحوا نفس النقطة، بمن فيهم السيناتور جون وارنر، الذي ذكر أن القرار موضوع الدراسة في الكونغرس ليس شيكا على بياض، وإنما وسيلة ردع.

ولذلك، يجب أن نعيد بناء التعددية، ونضع ثقتنا في حس المجتمع الدولي السليم. وفي كتاب مثير للدهشة، كتب جوزيف س. ناي، عميد كلية جون كندي للحكم بجامعة هارفارد، ما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

”نصح تيدي روزفلت بأننا ينبغي أن نتكلم برقة ولكن نحمل عصا كبيرة. والآن، لأن معنا العصا، فإننا نحتاج إلى إبداء اهتمام أكبر بالجزء الأول من نصيحته. إننا لا نحتاج لمجرد التكلم بطريقة أكثر رقة وإنما للاستماع بعناية أكبر“.

(تكلم بالفرنسية)

وليس من قبيل الازدراء بأصدقائنا أن نقول لهم أن ينصتوا إلى صوت المجتمع الدولي ويعملوا مع مجلس الأمن.

لقد أعربت المجموعة العربية عن الأمل في ألا يكون هناك مشروع قرار جديد. فمشروع كهذا سيكون من قبيل الحماقة لأنه يجيء في منتصف العملية، حيث المفتشون مستعدون للعودة إلى العراق للاضطلاع بمهمتهم. مع ذلك، لا قدّر الله، إذا ما كان للمجلس أن يعتمد قرارا، فإنه ينبغي أن يخلو تماما من أي بُعد خصامي يؤدي إلى مفهوم انفرادي جديد لتسوية النزاعات الدولية. وفي هذا الصدد، قد يساعد النهج الفرنسي المجلس، وكذلك الحال بالنسبة للبيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الأمين العام صباح اليوم.

ويجب علينا أيضا أن نضمن أن تحترم الدول الكبرى، تماما مثل الدول الصغرى، إن لم يكن بأكثر منها، القانون الدولي، على الأقل من باب ضرب المثل. وأي عمل غير حكيم يمكن أن يقوِّض كل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة: احترام السيادة، والمساواة في السيادة، ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأيضا حظر استعمال القوة.

إننا نؤمن بأن المجلس، باعتباره الكفيل الوحيد للسلم والأمن الدولي، يتحمّل اليوم مسؤولية تاريخية ثقيلة في جانبين. الأول، أنه مسؤول عن تبديد كل الشكوك المتعلِّقة بمصداقية المنظمة، وعن إثبات أن شؤون العالم لا تدار بمعايير مزدوجة.

وتتمثل المسؤولية الثانية للمجلس في أن يبقى يقظا بغية تفادي إعطاء أي شكل من أشكال الغطاء القانوني للاتجاهات الرامية إلى العمل الانفرادي، أو إلى خلق سوابق خطيرة يمكن أن تكون لها نتائج مأساوية لو انتقلت إلى مناطق التوتر الأخرى وطبقت في حل الصراعات الأخرى في كل أنحاء العالم.

وكما تفعل كل البلدان الأخرى المحبة للسلام، تؤيد تونس المعروفة باعتدالها، دعوة الأمين العام للأمم المتحدة وغيره من قادة العالم من أجل التحلي بضبط النفس، وسلوك كل القنوات الدبلوماسية في السعي من أجل التوصل إلى حل سلمي وتجنيب الشعب العراقي المزيد من المعاناة.

ونرى أن الحوار بين الأمم المتحدة والعراق ما زال يمثل المحفل الأمثل لحسم كل المشاكل المعلقة. ونكرر في هذا الصدد التأكيد على إحساسنا بالارتياح إزاء قرار العراق بقبول العودة غير المشروطة - وأكرر عبارة ”العودة غير المشروطة“ - للمفتشين مما يشكل، كما أشار الأمين العام في بداية الدورة الحالية للجمعية العامة، خطوة صوب الانفراج في العلاقات المتوترة في المنطقة وصوب رفع الجزاءات. وتؤكد تونس مجددا في هذا السياق ارتباطها بالموقف العربي الذي يعارض توجيه أية ضربات ضد أي دولة عربية، وتدعو إلى تجنيب الشعب العراقي المزيد من المعاناة والأذى، وإلى ضرورة الحفاظ على السلامة الوطنية للعراق، وسيادته، ووحدة أراضيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

الساعة الآن ١٣/٠٥ عصرا. وكما أعلنت في بداية هذه الجلسة، فإنني سأعلق هذه الجلسة الآن. وسيستأنف المجلس نظره في البند المدرج على جدول أعماله في الساعة ١٥/٠٠ عصر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.